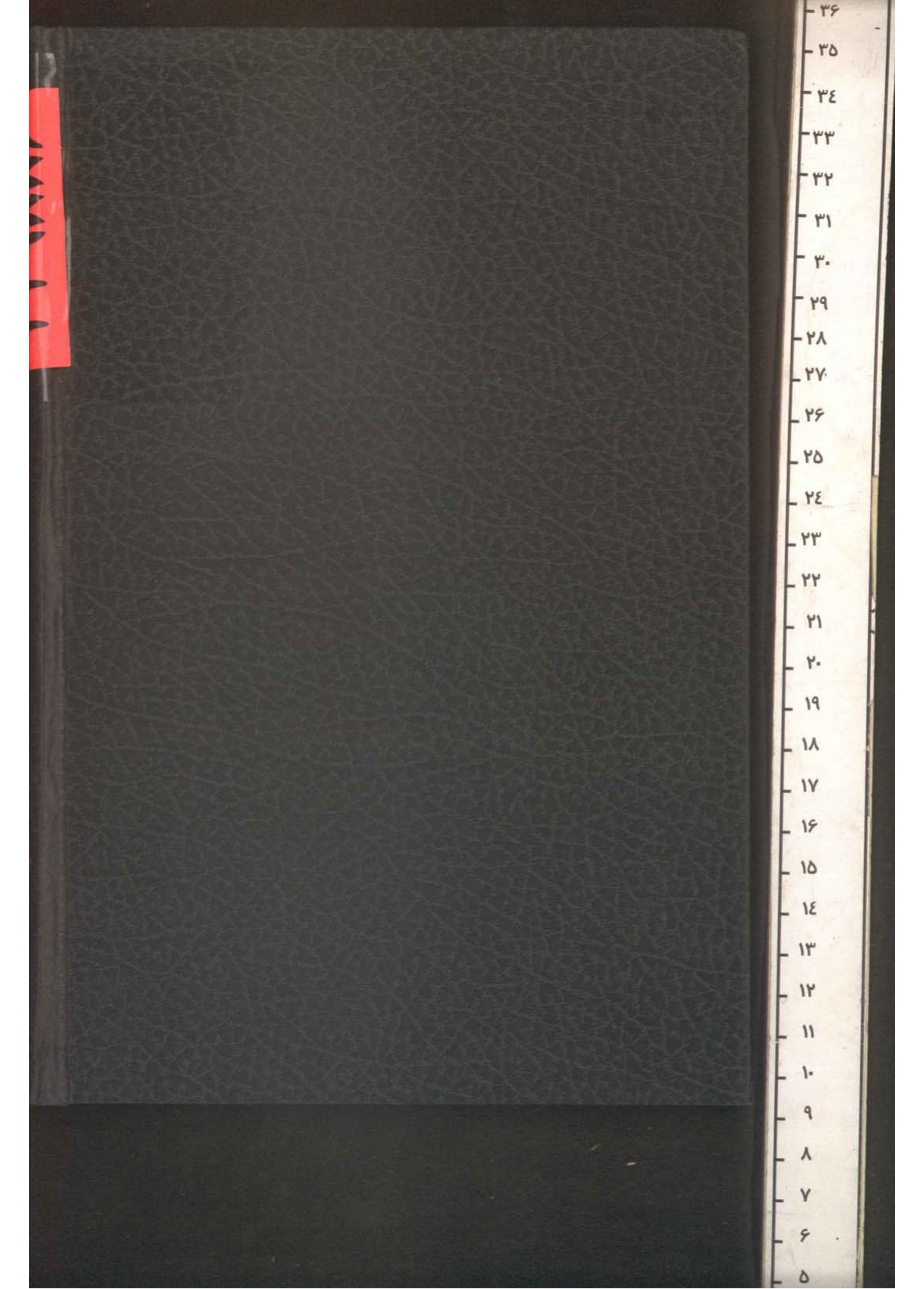
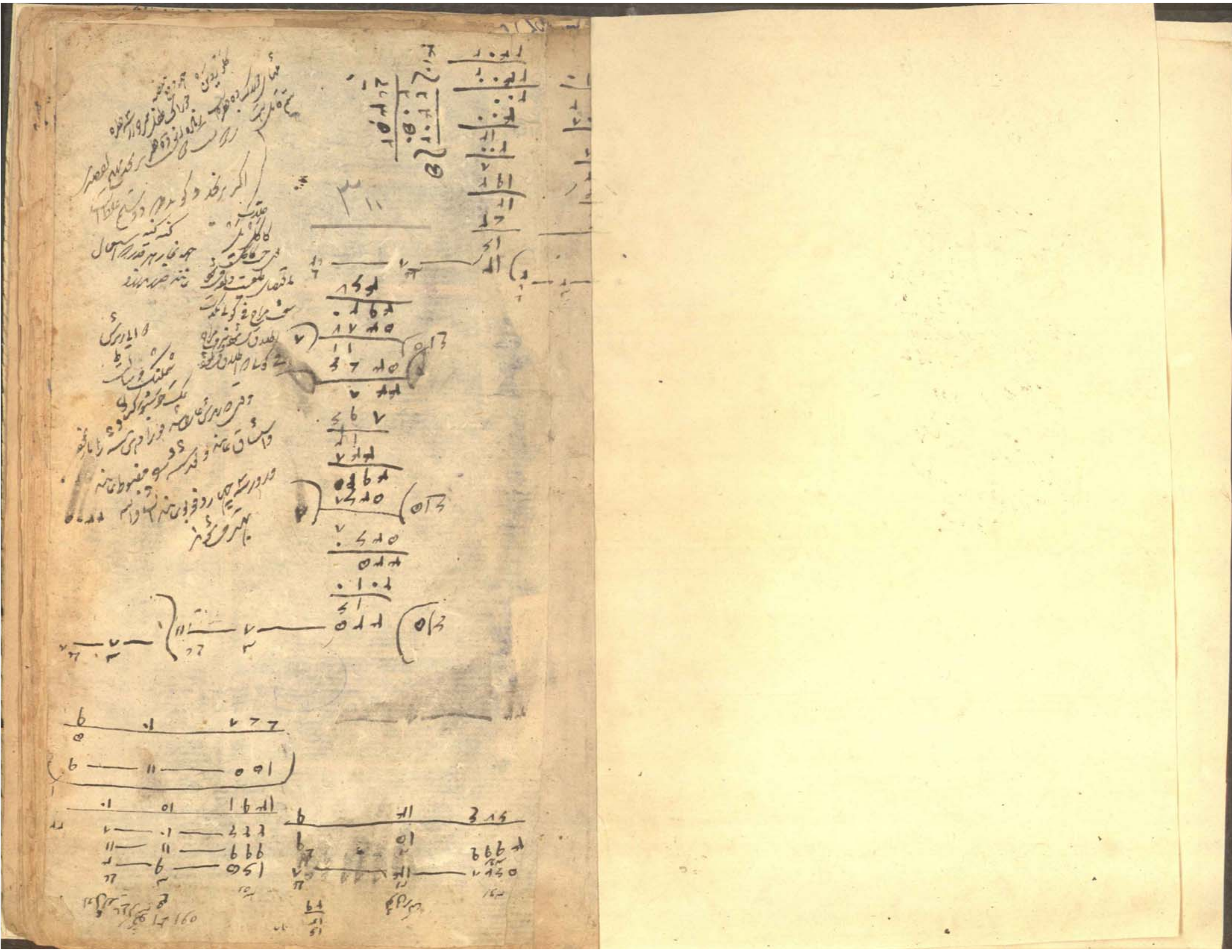
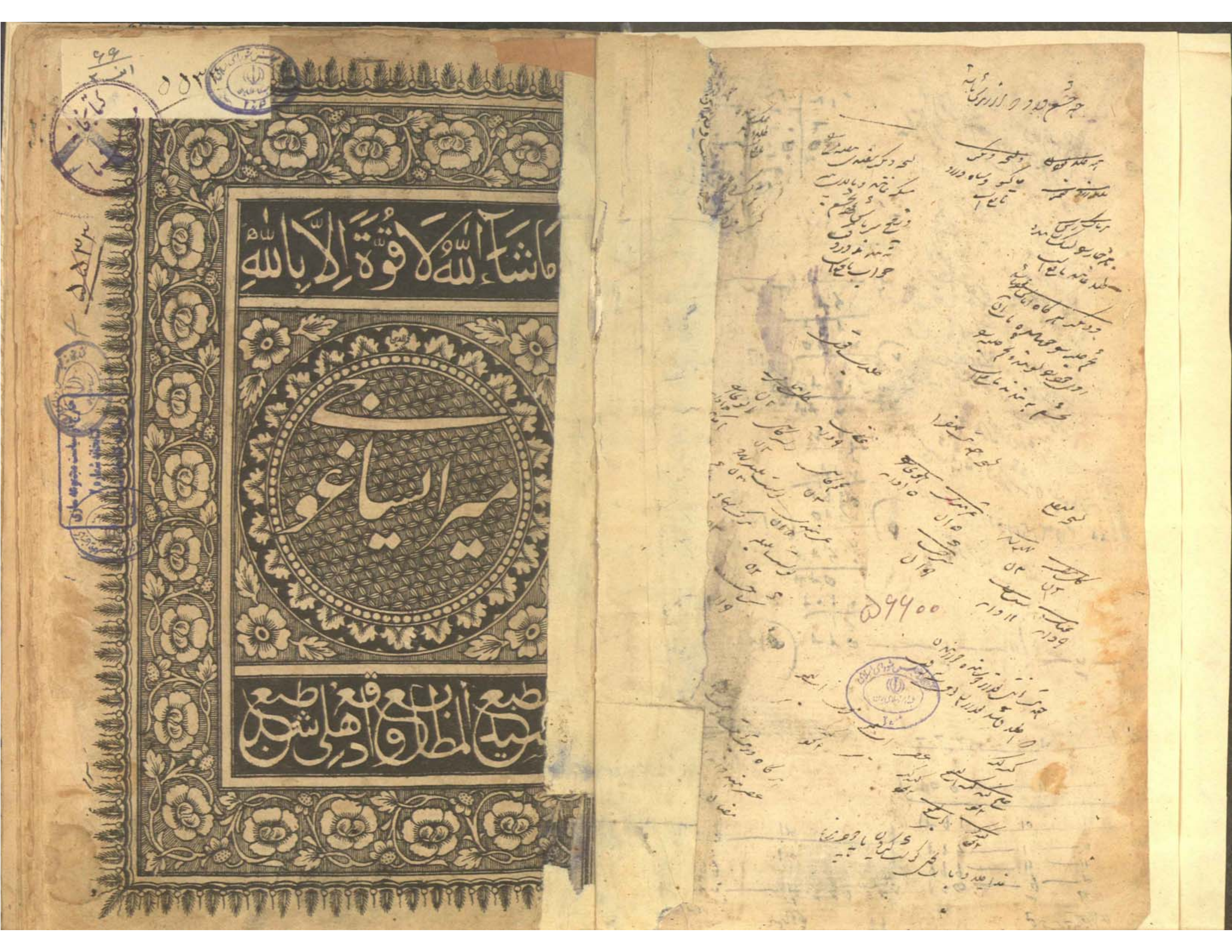








ماشاء الله لا قوة الا بالله
مطبع سعید المطابع واقع دهلی طبع شد





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل منطق الانسان مظهر المعلومات ويسر له طريق التحصيل
والصلوة على رسوله محمد المبعوث بالحجج والبينات وعلى آله واصحابه معدن الكرامات
ومنبع المروات اما بعد فلما كان المختصر الموسوم بايساغوجي للشيخ الامام افضل
المتاخرين اثير الدين الابهري طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه جامعا لقواعد
علم الميزان ودرر فرائد علم البرهان وهمم الطلبة ممتدة الاعناق الى اقتناء ذخائره
في كل زمان وحالهم انطق بطلب كشف سرائره بكل لسان كتبت بعون الله حواشي
لتذييل عن المواضع المشكلة شبههم ونظمت فرائد لتكون قلائد على اعناقهم
مع ان العلم اعلام فعالية مشرفة على الانعكاس واثار مبانيه مؤذنة بالاندراس
والجهل رايات دولته رافعة وايات نصرته واضحة وان الاوقح الى اوج القبول
اوصل وان الناس كالنتيجة تابع للاخس الارذل وتوسلت به الى حضرة من شيد
الله تعالى باحياء معالم الفضائل الدارسة وتوصلت به الى سدة من بنيه الله تعالى

مراسم الفواضل الطامسة وهو المخدوم الاعظم واولو الايادي والنعم ذو العزة الظاهرة
والشرف الباهرة اللائح من غرته الغراء لوائح السعادة الابدية اللائح من طبعه ولائح الدولة السرمدية
شعر في المهد ينطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان غياث الاسلام و
المسلمين الامير بن الامير بن الامير نصير محمد كمال الدين اعلام العلم في ايام دولته عالية و
قيمته من اثار تربيته غالية اللهم خصصه بالكمالات العلمية والعملية وارزقه
الرياسة الدينية والدنيوية لان غوامض الاسرار بالنسبة الى ذهنه الوقاد هينة ونتائج
الافكار بالاضافة الى طبعه النقاد بينة فهو باتحاف هذا الكتاب اولى وباهدائه احرى واسأل من
الله تعالى ان ينفع به انه على ذلك النفع وهو حسبي ونعم الوكيل قال الحمد لله على توفيقه ونسأله هداية
طريقه والهام الحق بتحقيقه ونصلي على محمد وآله وعترته اقول الحمد معناه على
ما ذهب اليه المحققون هو الثناء والنداء على الجميل من نعمة او غيرها وانما
ضم النداء ليشعر بانه بوسطة اللسان وقولهم من نعمة وغيرها للاشعار بعموم
المتعلق بعد تمام تعريف الحمد ولا حاجة الى قيد على جهة التعظيم احترازا عن
الاستهزاء لانه ليس ثناء حقيقة لان الثناء انما هو بقصد المعنى لا بمجرد التلفظ
ولا حاجة الى تقييد الجميل بالاختياري احترازا عن المدح لانه ليس شرطا في الحمد بدليل
قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا وبالحديث الماثور وابعثه مقاما

محمودا او بالحديث الماثور وابعثه مقاما محمودا الذى وعدته
والحمل على الوصف المجازى وصفاته بوصف صاحبه كالكتاب
الكريم والاسلوب الحكيم صرف عن الظاهر على ان من يقول
بكون الجميل الاختيارى ماخوذا فى الحمد انما يقول بكونهما ماخوذا
فيه بحسب العقل لا كون الاختيارى شرطا ولا فرق بين الحمد والمدح
صرح به صاحب الكشاف حيث قال وكل ذى لب اذا رجع الى بصيرته
لا يخفى عليه ان الانسان لا يمدح بغير فعله وقد نعى الله تعالى
ذلك على الذين انزل فيهم ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا اه ثم
سال كيف ذلك وان العرب يمدح بالجمال وحسن الوجه فاجاب
عنه بان الذى يسوغ ذلك ان حسن المنظر يشعر عن مخبر مرضى
واخلاق حميدة ثم نقل عن علماء البيان تخطية المادح على
غير الاختيارى وجعله غلطا مخالفا للمعقول والمنقول وقصر المدح
على الجميل الاختيارى وهذا صريح فى ان اخذ الاختيارى
فى الحمد انما هو بحسب العقل وانه لا فرق فيه
بين الحمد والمدح والشكر فعل يصدر لتعظيم المنعم بسبب



الانعام فيكون متعلقه خاصا ومورده عاما والحمد بالعكس
يجتمعان عند وجود الخاصتين معا ويفترق كل واحد منهما
عن الاخر عند وجود احد من الخاصتين فقط فيكون بينهما
عموم وخصوص من وجه واختار الجملة الفعلية ولم يقل الحمد لله
جريا على الاصل وقصد اظهار العجز عن الحمد على وجه الثبات والدوام
التوفيق جعل العبد موافقا لما هو خير فى حقه والهداية الدلالة
الموصلة الى البغية والوصول معتبر فى مفهومها بدليل ان
الضلالة فى مقابلتها وعدم الوصول معتبر فيها وانه
يمدح بها كما يمدح بالاهتداء ومن المعلوم ان من دل على
المطلوب لا يستحق المدح ما لم يصل اليه بل ربما يستحق
الذم وان الاهتداء يطاوعها والمطاوعة حصول
الاثر عند تعلق الفعل المتعدى بمفعوله نحو جمعته فاجتمع
والمطاوع لا يخالف الاصل واما قوله تعالى واما
ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى
مجاز عن اصابة اسباب الهداية

وتصلى واختار الجملة الفعلية ههنا ايضا بمثل ما ذكرنا وليكون الصلوة على
وفى الحمد والمشهور ان الصلوة حقيقة فى الدعاء لغة وفى الاركان المخصوصة شرعا فيكون
الصلوة المستندة الى العبد حقيقة ومثل صلى الله على محمد مجازا بمعنى رحمة ولعل
العلاقة ان الدعاء سبب الرحمة ولكن المذكور فى الكشاف فى اول سورة البقرة ان الصلوة حقيقة
تحريك الصلوين سميت الاركان المخصوصة بها لتحريك الصلوين فيها ثم سمى الدعاء صلوة
تشبيها للداعى بالمصلى فى تخشعه فيكون الصلوة فى الدعاء استعارة وفى الاركان
المخصوصة حقيقة او مجازا مرسلا واما مثل قوله تعالى ان الله وملئكته يصلون
على النبى فمحمول على ان المراد به معنى مجازى اعم من المعنى وهو ايصال النفع والايصال
والاختلاف فى طرقه **قال** اما بعد فهذه رسالة فى المنطق اوردنا فيها ما يجب استحضاره
لمن يبتدئ شيئا من العلوم مستعينا بالله انه مفيض الخير والجود ايساغوجى
**اقول** اعلم ان المنطق علم يعرف به تميز السالم من الفكر الصحيح عن فاسده والمهم
اوردنا فى رسالته عدة اصطلاحات مما يجب استحضارها لمن يشرع فى شىء من العلوم
ليكون له عونا فى التحصيل منها ايساغوجى والمراد به الكليات الخمسة وايساغوجى اسم حكيم
من حكماء اليونان ينسب اليه الكليات الخمسة لمهارته فيها وهى النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض
العام هذه هى المقصود بالنظر ههنا لكن لما كانت معرفتها موقوفة على معرفة الدلالة

واقسام اللفظ قدم بحثهما عليها وذلك اما لان هذه الاصطلاحات لا يمكن معرفتها
الا بالاستفادة عن صاحبها والاستفادة لا يحصل الا بالالفاظ الدالة
على المعانى واما لان الكليات الخمس عبارة عن الالفاظ باعتبار الدلالة على المعانى على ما صرح به
المص بعد ذلك حيث قسم اللفظ المفرد الى الكليات فيتوقف معرفتها على معرفة الدلالة
واقسام اللفظ ثم معرفة اقسام اللفظ موقوفة على معرفة الدلالة كما ستقف عليه
فلذلك قدم بحث الدلالة عليها وهى كون الشىء بحالة يلزم من العلم به العلم
بشىء آخر والشىء الاول هو الدال والثانى هو المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة
لفظية والا فغير لفظية والدلالة اللفظية ان توقفت على الوضع فوضعية و
الا فغير وضعية وغير الوضعية ان كان بحسب اقتضاء الطبع فطبعية كدلالة
اى بحسب اقتضاء المزاج كصادق
اح اح على وجع الصدر والا فعقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار
على وجود اللافظ وغير اللفظية ان كان بحسب الوضع فوضعية كدلالة الخط على
اللفظ والا فعقلية كدلالة الدخان على النار وليس المراد بالدلالة العقلية ما يكون
للعقل مدخل فيها والا يلزم ان يكون جميع الدلالات عقلية بل ما يكون بحسب
العقل فقط من غير دخل الوضع والطبع وبالدلالة الطبعية ما لا يكون للعقل
فيها بل ما يكون بحسب اقتضاء طبع اللافظ وان كان للعقل مدخل فيها والمقصود

ههنا هي الدلالة اللفظية الوضعية وهي كون اللفظ بحيث متى
اطلق فهم منه المعنى للعلم بوضعه ولما كانت الدلالة نسبة
بين اللفظ والمعنى بل بينهما وبين السامع يعترضا فتها تارة الى اللفظ
فيفسر بكونه اه وتارة الى المعنى فيفسر بفهم المعنى منه اى انفهامه
وتارة الى السامع فيفسر بفهم السامع المعنى من اللفظ اى انتقال ذهنه
منه اليه وقد يقال ان فهم المعنى من اللفظ صفة اللفظ وكذلك
انفهام المعنى منه الا انه لتركيبه لا يشتق منه اسم الفاعل والوجه ما تقدم
لانه وان امكن اعتبار كونه وصفا للفظ لكن لا يخفى ان الملاحظة فيه
انما هو من جانب المعنى او جانب السامع لا جانب اللفظ فقط ثم الدلالة
اللفظية الوضعية ان كانت على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق سميت مطابقة للتطابق بين اللفظ والمعنى وان كانت على جزء ما
وضع له كدلالة الانسان على الحيوان او على الناطق فقط سميت تضمنا لكون المدلول في
ضمن الموضوع وان كانت على امر خارج يلازمه في الذهن اى يمتنع انفكاك تصور الشيء عن
تصوره كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة سميت التزاما لكون الدلالة بسبب
اللزوم الذهني وانما يشترط اللزوم الذهني ولم يشترط اللزوم الخارجي لان الالتزام متحقق

بدونه كالعمى فانه يدل على البصر بالالتزام مع المعاندة بينهما في الخارج
وانحصار الدلالة اللفظية الوضعية في الثلثة عقلي لان الدلالة اللفظية
الوضعية اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على الخارج واما انحصار
الدلالة اللفظية في الوضعية والطبعية والعقلية فبالاستقراء فان
الدلالة اللفظية اذا لم تكن بحسب الوضع والطبع لا يلزم ان تكون عقلية
وكذا انحصار غير اللفظية في الاثنين فان قيل قد يتحقق الدلالة اللفظية
على المعنى الخارج عن المسمى من غير ان يكون بينهما لزوم ذهني كما في اكثر المجازات
فلا ينحصر الدلالة اللفظية الوضعية في الثلثة قلنا اذ لم يكن بين المسمى والامر
الخارج لزوم ذهني فيكون فهم المعنى منه بواسطة القرينة ضرورة فالدال
هو المجموع دون اللفظ فقط فهذه لا تعتبر وذلك لان الدلالة المعتبرة في هذا الفن
كانت كلية وما ليس بكلية لا يسمونه الدلالة فاذا فسر الدلالة بكون الشيء بحيث
يلزم اه والدلالة اللفظية الوضعية بكون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه المعنى اه
فعلى هذا يكون المعتبر في الدلالة الالتزامية هو اللزوم الذهني البين بالمعنى الاخص
وهو الذي يكون مجرد تصور الملزوم كافيا في جزم الذهن باللزوم بينهما كما ذهب اليه
الجمهور فح لا يصح التمثيل للمدلول بالالتزام بقابل العلم وصنعة الكتابة لظهور ان

مجرد تصور الانسان لا يكفي في جزم الذهن باللزوم فكان المصرح يبتني الكلام
على ان المعتبر في الدلالة الالتزام هو البين بالمعنى الاعم على ما ذهب اليه الامام
وكثير من المتاخرين وهو متحقق بين الانسان وقابل العلم وصنعة الكتابة يجزم الذهن
باللزوم بينهما ضرورة هكذا قالوا وظني ان المعتبر في الدلالة الالتزام هو مطلق اللزوم
واللازم من كلية الدلالة ودوام الانضمام هو مطلق اللزوم الذهني وهو امتناع انفكاك
تصور الملزوم عن تصور الامر الخارج سواء كان مجرد تصور الملزوم كافيا في جزم الذهن
باللزوم او لم يكن اذ لو كان المعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الاخص يلزم ان لا يكون الامر
الخارج الذي يمتنع انفكاك تصور المسمى عن تصوره ولكن لا يجزم الذهن بمجرد تصور
المسمى باللزوم بينهما مدلولا التزاميا ولا شك ان دلالة اللفظ عليه ليست
بمطابقة ولا بتضمن ولو لم يكن بالالتزام يلزم عدم انحصار الدلالة اللفظية
الوضعية في الثلث واذا اردت الاطلاع على مرام هذا الكلام فعليك بحاشيتنا
على شرح الشمسية في هذا المقام **قال** ثم اللفظ اما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء
منه دلالة على جزء معناه كالانسان واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك كقولك
رامي الحجارة **اقول** لما فرغ من بيان الدلالات شرع في بيان اقسام اللفظ ومورد القسمة
اللفظ الموضوع للمعنى لا انه ترك القيد اعتمادا على شهرة الامر والا لانتقض حد

المفرد باللفظ الغير الدال بالوضع اللهم الا ان يلزم كونه مفردا لكنه خلاف
ما صرحوا به والمفرد ما لا يراد بجزء منه الدلالة على جزء معناه كالانسان
والمراد بالارادة الارادة الجارية على قانون اللغة حتى لو اراد واحد بالهمزة من الانسان
مثلا معنى لا يلزم ان يكون مركبا والمركب ما لا يكون كذلك اي ما يراد بجزء منه
الدلالة على جزء معناه فتحصل ان يكون للفظ جزء ولذلك الجزء دلالة على
المعنى ويكون دلالة ذلك الجزء على المعنى مرادة فيخرج عن الحد ما ليس له جزء اصلا
كق حال كونه علما وما له جزء غير دال على معنى اما ان لا جزء لمعناه كالنقطة
واما ان يكون لمعناه جزء ولكن لا يدل جزء اللفظ عليه كزيد وما له جزء دال
على المعنى لكن لا يراد منه الدلالة على المعنى سواء كان جزء المعنى المقصود كما في
الحيوان الناطق او لا كما في عبد الله حال كونهما علمين فانه لا يراد بجزء منهما
الدلالة على معنى كما لا يخفى والمراد بجزء المعنى اعم من ان يكون جزء المعنى المقصود
او لا فيدخل في حد المركب المركبات التي اريد منها الامر الخارج البسيط كالحيوان
الناطق عند ارادة الضاحك فانه وان لم يرد بالجزء منه الدلالة على جزء معناه
المقصود الا انه اريد منه الدلالة على جزء المعنى الحقيقي لينتقل منه الى المجاز
المراد منه وقد يقيد الجزء بان يكون الجزء المعنى المقصود ليحترز عن نحو عبد الله



ولاحاجة اليه معانه ينتقض الحد بالمركبات المذكورة وهذان التعريفان
المذكوران احسن التعريفات المذكورة للمفرد والمركب قال المفرد اما كلي و
هو الذي لايمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه كالانسان واما
جزئي وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك كزيد اقول قد عرفت فيما سبق
ان بيان الدلالة واقسام اللفظ انما هو لتوقف معرفة الكليات عليه ولما فرغ من بيانهما
شرع في بيان الكليات اعلم ان الكلية والجزئية بالذات انما هي صفة المعنى دون
اللفظ لكن يتصف بهما اللفظ تبعا تسمية الدال باسم المدلول كما ان الافراد والتركيب
صفة بالذات للالفاظ لا للمعاني لكن يتصف بهما المعاني تبعا تسمية المدلول
باسم الدال ولهذا الاعتبار صح جعل اللفظ المفرد مقسما للكليات وصح تعريف
الجزئي بما يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيدخل فيه ما لايمنع فيه اصلا
من الشركة وما فيه منع لكنه لا بالنظر الى نفسه كالكليات الفرضية مثل اللاشئ
واللاوجود واللاامكان فانها تمنع اشتراكها بين كثيرين اذ لا تصدق على شئ اصلا
فضلا عن الاشتراك لكن ذلك لا لنفس تصور مفهومها بل لشمول نقائضها لجميع
الاشياء وتلخيص الكلام ان ما حصل في العقل فهو بمجرد حصوله في العقل ان امتنع
فرض صدقه على كثيرين فهو الجزئي وان لم يمتنع فهو الكلي لا يقال ان كان مجرد الفرض

١٢

كافيا فيفرض الجزئي ايضا مشتركا كما يفرض اللاشئ مشتركا بين الكثيرين
لانا نقول ذلك فرض ممتنع وهذا فرض ممتنع والفرق بين فان قيل التصور حصول
صورة الشئ في العقل فيكون معنى قوله تصور مفهومه حصول صورة مفهومه
فيلزم ان يكون للمفهوم صورة قلنا حصول صورة الشئ على نوعين نوع بان يكون
حصوله بطريق الاصالة وهو الذي يكون حصوله بحصول نفسه كالعلم
والجهل وسائر الكيفيات النفسانية وعلامته ترتب اثره ونوع يكون حصوله
بطريق التبعية وهو الذي يكون حصوله بحصول صورته لا بحصول نفسه
وعلامته عدم ترتب اثره وكل واحد منهما لا يستلزم الاخر فانا اذا تصورنا النار
يحصل في العقل صورة النار لا نفسها ولهذا لا يترتب اثرها ويحصل العلم
بنفسه لا بصورته ولهذا يترتب اثره نعم قد يستلزم حصول صورة الشئ
في العقل حصول نفسه كما اذا تصورنا العلم فان تصوره يستلزم حصول نفسه
والتصور اذا اضيف الى المعاني والمفهومات يكون من النوع الاول فيكون معنى
تصور مفهومه حصول المفهوم نفسه لا صورته فلا يلزم ان يكون للمفهوم صورة
ووجه التسمية بالكلي والجزئي ان الكلي جزء للجزئي غالبا كالحيوان فانه
جزء لكل واحد من افراده كالانسان والفرس والغنم والبقر وغيرها فيكون الجزئي

١٣

كلا والكلى جزء وكلية الشئ بالنسبة الى جزئياته مثلا كلية العلم ليست
بالقياس الى زيد وعمرو وبكر بل بالقياس الى علومهم فيكون ذلك الشئ
منسوبا الى الكل والمنسوب الى الكل كلى وكذلك جزئية الشئ انما هى بالنسبة
الى الكلى فيكون منسوبا الى الجزء والمنسوب الى الجزء جزئى قال والكلى اما ذاتى
وهو الذى يدخل تحت حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان
والفرس واما عرضى وهو الذى بخلافه كالضاحك بالنسبة الى الانسان
اقول الكلى اذا نسبت الى ما تحته من الجزئيات فهو اما خارج عن حقيقة
ما تحته من الجزئيات اولا فان كان الاول فهو العرضى كالضاحك فانه خارج
عن ماهية زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات وان لم يكن خارجا فهو الذاتى
كالانسان والحيوان فانهما ليسا بخارجين عن ماهية زيد وعمرو وغيرهما
من الجزئيات وهذا يوافق تفسير الذاتى بما يكون رفعه رفع الذات وما ذكره
الشيخ فى الشفاء من ان الذاتى ما ليس بعرضى فيصح تقسيم الذاتى الى النوع والجنس
والفصل وقد يفسر الذاتى بما يكون داخلا والعرضى بما يكون خارجا فيتحقق الواسطة
او بما يخالفه اى ما لا يكون داخلا فيلزم كون النوع من العرضيات فعلى كلا التقديرين
لا يصح تقسيم الذاتى الى النوع والجنس والفصل فالوجه ما تقدم لا يقال ان

الذاتى

الذاتى هو المنسوب الى الذات فلا يصح ان يكون الماهية ذاتية والا يلزم انتساب
الشئ الى نفسه لانا نقول ليس كون الذاتى ذاتيا بالنسبة الى الماهية بل
بالنسبة الى الاشخاص المتكثرة بالعدد فلا يلزم ما ذكرتم وقد يقال ان هذا
التسمية ليست بلغوية بل اصطلاحية فلا يرد ذلك فهذا يقتضى ان لا يصح
فى اللغة اطلاق الذاتى على الماهية حقيقة وبالجملة تعريف المصنف الذاتى بما يدخل
فى حقيقة جزئياته ثم تقسيمه الى النوع والجنس والفصل ليس كما ينبغى اللهم
الا ان يراد من الداخل ما ليس بخارج او يراد من الماهية الهيئة الشخصية لكل
واحد من الجزئيات فالماهية النوعية داخلة فيها قال والذاتى اما مقول فى
جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس
ويرسم بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق فى جواب ما هو اقول الذاتى
اما نوع او جنس او فصل لانه ان كان مقولا فى جواب ما هو بحسب الشركة المحضة
اى لا يكون مقولا فى جواب ما هو بحسب الخصوصية اصلا فهو الجنس كالحيوان بالنسبة
الى الانسان والفرس فانه اذا سئل عنهما بما هما يقع الحيوان فى الجواب واما اذا سئل
عن الانسان وحده او الفرس وحده فلا يقع الحيوان فى الجواب بل الواقع حينئذ اما الحيوان
الناطق او الحيوان الصاهل وذلك لانه اذا سئل بما هو عن الشئ الواحد يكون

١٥



السوال بطلب تمام الماهية المختصة به واذا سئل عن الشيئين او اكثر يكون بطلب تمام الماهية المشتركة فما وقع جوابا للاول يجب ان يكون تمام الماهية المختصة به وما وقع جوابا للثاني يجب ان يكون تمام الماهية المشتركة بين الانسان والفرس فيقع في جواب السوال عنهما بما هما وليس تمام الماهية المختصة باحدهما فلا يقع في جواب السوال عن احدهما وترسم الجنس بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو ولفظ الكلي مستدرك لان المقول على كثيرين يغني عنه و قوله مقول جنس متناول للكليات والجزئيات وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات وقوله مختلفين بالحقائق يخرج النوع والفصل لانهما لا يقالان الا على كثيرين متفقين بالحقيقة وقوله في جواب ما هو يخرج الخاصة والعرض العام لانهما لا يقالان في جواب ما هو وههنا بحث من وجهين الاول ان الكلي عبارة عما يصلح لان يقال على كثيرين وقوله مقول على كثيرين انما يدل عليه بالالتزام لان معناه مقول بالفعل ودلالة الفعل على الامكان بالالتزام ودلالة الالتزام مهجورة في التعريفات والثاني ان الجزئي الحقيقي مثل زيد وعمرو وبكر لا يكون مقولا ومحمولا على الشيء اصلا والمحمول على الشيء انما هو المفهومات الكلية فحسب والجواب عن الاول ان المراد عن المقول على كثيرين في تعريف الكليات ليس الا الصالح لان

يقال على كثيرين ولا يلزم خروج كثير من المفهومات الكلية عن التعريف وبالجملة لا يخلو الكلام عند ذكر الكلي مع المقول على كثيرين عن الاستدراك وعن الثاني ان الامر كما قلت بحسب الحقيقة بناء على ان الجزئي الحقيقي انما هو من الاشياء الخارجية وما حصل في العقل ليس الا المفهومات الكلية على ما تقرر في الحكمة لكن هذا بناء على ما ذهب اليه المتاخرون من ان العقل مدرك الكليات بلا واسطة والجزئيات بالالات وان المفهوم الحاصل في العقل ينقسم الى الكلي والجزئي ولا خفاء في ان الجزئي مقول ايضا على الشيء لا سيما على ما ذهب اليه المصنف من كون اللفظ المفرد منقسما الى الكلي والجزئي **قال** واما مقول بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وهو النوع ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو **اقول** الكلي ان كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا فهو النوع كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فانه اذا سئل عنهما بما هما كان الجواب الانسان لانه تمام ماهيتهما المشتركة وكذا اذا سئل عن احدهما بعينه لانه تمام ماهيته المختصة به ويرسم النوع بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو وقوله مقول جنس شامل للكلي والجزئي وقوله

18

على كثيرين يخرج الجزئي وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس
وقوله في جواب ما هو يخرج باقي الكليات وفيه بحث لان النوع كما انه مقول على
كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة كذلك الجنس مثلا الحيوان مقول على زيد
وعمرو وبكر وغيرهم وهم مختلفون بالعدد دون الحقيقة والقيد يخرج ما ينافيه
لا ما يوافق على انه لو كان مخرجا للجنس يكون مخرجا للعرض العام ايضا فلا وجه
لتخصيصه باخراج الجنس بل هو خارج بقوله في جواب ما هو ويمكن ان يقال الجنس
كما لا يخرج بمجرد قوله على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة كذلك لا يخرج بمجرد
قوله في جواب ما هو على ما لا يخفى وانما يخرج بانضمام قوله على كثيرين مختلفين بالعدد
دون الحقيقة بقوله في جواب ما هو لان الجنس وان كان مقولا في جواب ما هو لكن لا يكون
مقولا في جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة مثلا اذا سئل عن زيد
وعمرو وغيرهما بما هم لا يقال في الجواب انه حيوان بل يقال حيوان ناطق والحيوان
وان كان مذكورا في الجواب ضمنا لكن لا يقال انه مقول في جواب ما هو بل يقال انه
واقع في طريق ما هو وكذلك الجسم وان كان مذكورا في الجواب ضمنا لكن لا يقال
انه مقول في جواب ما هو بل يقال انه داخل في طريق ما هو فلما كان لهذا القيد
دخل في اخراج الجنس اسند اخراج الجنس اليه بخلاف العرض العام فانه لا دخل لهذا

19

القيد في اخراجه اصلا فلذلك لم يسند اخراجه اليه بل اسند الى قوله في جواب
ما هو او يقال ان معنى قوله وهو كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة
ان النوع يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد ولا يكون مقولا على كثيرين مختلفين
بالحقيقة فيخرج الجنس لانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة كما عرفت وقد
يقال ان العرض العام لما كان مشاركا للخاصة في العرضية وعدم الوقوع في جواب ما هو
اخرجهما بقيد واحد رعاية للمناسبة وانت خبير بان هذا لا يليق بفننا هذا ولانه
لا معنى لاخراج الشيء بعد الخروج **قال** واما المقول في جواب ما هو بل هو مقول
في جواب اي شيء هو في ذاته وهو الذي يميز الشيء
عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل ويرسم بانه كلي يقال
على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته **اقول** الكلي ان كان غير مقول في جواب ما هو
بل مقول في جواب اي شيء هو في ذاته وهو اي المقول في جواب اي شيء هو في ذاته
الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس فهو الفصل كالناطق بالنسبة الى الانسان
فانه يميز الانسان عما يشاركه في الحيوان فانه اذا سئل عن الانسان باي شيء هو
في ذاته كان الجواب انه ناطق لان السؤال باي شيء هو في ذاته انما يطلب به ما
يميز الشيء وكل ما يميز الشيء يصلح للجواب ثم الفصل ان كان مميز الشيء عما يشاركه

في الجنس القريب فهو الفصل القريب كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه يميز
الانسان عما يشاركه في الحيوان وان كان مميزا عما يشاركه في الجنس البعيد
كالحساس بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان عما يشاركه في الجسم النامي
وكالنامي بالنسبة الى الانسان فانه يميز الانسان عما يشاركه في الجسم المطلق
وهو قابل الابعاد الثلثة وكالجسم المطلق فانه يميز الانسان عما يشاركه في الجوهر
وكل واحد من هذه الفصول يصلح في جواب السؤال عن الانسان لان السؤال
باي شيء هو في ذاته انما يطلب به المميز الذاتي وكل ما يميز الشيء تميزا ذاتيا يصلح
للجواب واما اذا خصصت السؤال وقلت الانسان او زيد اي الحيوان او الجسم فالواقع
في الجواب الفصل الذي يميز الانسان عما يشاركه في الجنس الذي اضيف اليه اي
وانما حصر الفصل على ما يميز الشيء عما يشاركه في الجنس بناء على انه اختار بطلان تركب
الماهية من امرين متساويين لا يقال على هذا ينبغي ان لا يذكر الجنس ايضا لانا
نقول لو لم يذكر الجنس لتوهم ان الفصل ما يميز الشيء في الجملة ولم يعلم انه اختار
بطلان تركب الماهية من امرين متساويين ويرسم الفصل بانه كلي يقال على الشيء
في جواب اي شيء هو في ذاته قوله كلي جنس شامل للكليات وقوله يقال على الشيء في
جواب اي شيء هو يخرج الجنس والنوع والعرض العام لان الجنس والنوع لا يقالان

٢٠

في جواب اي شيء هو والعرض العام لا يقال في جواب اصلا وقوله في ذاته يخرج الخاصة
وان كانت مميزة لكن لا في ذاته بل في عرضه **قال** والعرضي اما ان يمتنع انفكاكه
عن الماهية وهو العرض اللازم او لا يمتنع انفكاكه وهو العرض المفارق وكل واحد منهما
اما ان يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة او الفعل للانسان
ويرسم بانها كلية يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا واما ان يعم
حقايق فوق واحد وهو العرض العام كالمتنفس بالقوة او الفعل للانسان وغيره
من الحيوانات ويرسم بانه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا اقول
هذا شروع في بيان الكلي الخارج عن الماهية فهو اما ان يمتنع انفكاكه عن
الماهية اولا والاول هو العرض اللازم سواء كان الامتناع بالنظر الى نفس
الماهية كالكتابة بالقوة بالنسبة الى الانسان او بالنظر الى الوجود كالسواد للحبشي
والثاني هو العرض المفارق كالكتابة بالفعل بالنسبة الى الانسان والتمثيل بالكتابة
بالفعل والسواد من المسامحات المشهورة في عباراتهم والا فالكلام في الكلي الخارج عن
ماهية الافراد فلا بد من ان يكون محمولا عليها بالمواطاة لكنهم تسامحوا وذكروا
مبدء المحمول بدله اعتمادا على فهم المتعلم وكل واحد من العرض اللازم والمفارق
اما ان يختص بافراد حقيقة واحدة فقط فان اختص فهو الخاصة كالضاحك

٢١



بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان وترسم الخاصة بانها كلي يقال على ماتحت
حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا وذكر الكلي مستدرك كما مر وقوله يقال على ما
تحت حقيقة جنس شامل للكليات كما عرفت بان القول على المختلفات لا
ينافي القول على المتفقات وقوله واحدة فقط يخرج الجنس والعرض العام لانهما
مقولان على ما تحت حقائق فوق واحدة وقوله قولا عرضيا يخرج النوع والفصل
لان قولهما على ما تحتهما ذاتي لا عرضي وان لم يختص بافراد حقيقة واحدة بل
يعم الحقائق فوق الواحدة فهو العرض العام كالمتنفس بالقوة والفعل بالنسبة الى
كل من انواع الحيوانات فانه لا يختص بواحد منها ويرسم بانه كلي يقال على ماتحت
حقائق مختلفة قولا عرضيا وفوائد القيود ظاهرة وفيه بحث لان المصنف رح
قسم الكلي الخارج عن الماهية اولا الى العرض اللازم والمفارق ثم قسم كلا منهما
الى الخاصة والعرض العام فيكون اللازم والعرض المفارق قسمين اوليين بالذات
للكلي وجعل الخاصة والعرض العام قسمين براسه فيكون اقسام الكلي سبعة على مقتضى تقسيمه
لا خمسة فكان المناسب ان يقسم الكلي الخارج عن الماهية الى الخاصة والعرض العام ثم يجعل اللازم
والمفارق قسما لهما ولا يجوز ايضا ان يجعل اللازم والمفارق قسمين من اقسام الكلي بالاصالة
والخاصة والعرض العام قسما لهما فينحصر الاقسام الاصلية الاولية للكلي في الخمس



لان القوم اتفقوا على ان الخاصة والعرض العام من الاقسام الاصلية للكلي
ولو جعل العرض اللازم والمفارق مع تلك الاقسام الاصلية يزيد اقسام الكلي
على الخمسة واعلم ان الكليات امور اعتبارية حصلت مفهوماتها ووضعت
اسماؤها بازائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فكان المناسب ان يذكر
في تعريف جميع الكليات بحد بدل برسم ولو سلم فغاية الاحتمال عدم العلم
بكونها حدودا لا يوجب العلم بكونها رسوما فالمناسب ذكر التعريف الذي هو اعم
من الحد والرسم قال القول الشارح الحد قول دال على ماهية الشيء اقول
الغرض من المنطق تحصيل المجهولات والمجهول اما تصوري او تصديقي والموصل
الى المجهول التصوري يسمى قولا شارحا لشرحه وايضاحه ماهيات الاشياء
وهو اما حد او رسم والحد قول دال على ماهية الشيء قوله دال جنس شامل
لانواع التعريف وقوله ماهية الشيء يخرج الرسم لانه انما يدل على لازم الشيء
لا على الماهية فان قيل لو احتاج الحد الى الحد يلزم التسلسل لانه لو احتاج الحد
الى حد لاحتاج حد الحد فيتسلسل وهو باطل وايضا لو كان للحد حد يلزم تساويهما
على ما هو الشرط بين الحد والمحدود لكنه اخص ضرورة كونه حد الحد والاخص لا يصح
للتعريف فضلا عن ان يكون حدا والجواب عن الاول ان هناك في الامور الاعتبارية

وهو ليس بممتنع لانه ينقطع بانقطاع الاعتبار فان العقل قد يعتبر حد الحد
من غير نظر الى خصوصية الاضافة وبهذا الاعتبار لا يحتاج الى الحد ويقع
معرفا للحد وقد يعتبر خصوصية الاضافة فيحتاج الى الحد لكن لا يعتبر حد الحد
على هذا الوجه دائما فينقطع التسلسل بانقطاع الاعتبار وبما ذكرنا خرج الجواب
عن الاعتراض الثاني ايضا لان حد الحد باعتبار ذاته من غير اعتبار خصوصية
الاضافة مساو للحد وباعتبار الخصوصية اخص وكونه حدا باعتبار الاول لا
باعتبار الثاني فلا امتناع فيه **قال** وهو الذي يتركب عن جنس الشيء وفصله
القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد التام والحد الناقص
هو الذي يتركب عن جنسه البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة
الى الانسان **اقول** الحد الذي يتركب من الجنس والفصل القريبين فهو الحد
التام كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان اما كونه حدا فلان الحد في اللغة
المنع والحد لاشتماله على الذاتيات مانع عن دخول الغير واما كونه تاما فلذكر
جميع الذاتيات فيه والذي يتركب من الجنس البعيد والفصل القريب فهو الحد
الناقص كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان اما كونه حدا فلما مر واما كونه
ناقصا فلنقصان بعض اجزاء الحد التام وهو الجنس القريب **قال** والرسم التام

٢٤

وهو الذي يتركب من جنس الشيء القريب والخاصة اللازمة له كالحيوان
الضاحك في تعريف الانسان والرسم الناقص وهو الذي يتركب عن
عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان
انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة
ضحاك بالطبع **اقول** الرسم هو القول الدال على اللازم المساوي للشيء ثم
ان كان مركبا من الجنس القريب والخاصة اللازمة له فهو الرسم التام
كالحيوان الضاحك بالنسبة الى الانسان اما كونه رسما فلان رسم الدار
اثرها والخارج اللازم اثر من آثار الشيء فالتعريف به يكون تعريفا بالاثر
فيكون رسما واما كونه تاما فلمشابهته بالحد التام من حيث انه وضع
فيه الجنس القريب وقيد بامر خارج يختص بالشيء وان كان مركبا عن عرضيات
تختص جملتها بالشيء فهو الرسم الناقص كالماشي على قدميه عريض الاظفار
بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع اما كونه رسما فلما مر واما
كونه ناقصا فلنقصان بعض اجزاء الرسم التام عنه وهو الجنس القريب
ولم يعتبر العرض العام مع الفصل والخاصة لانه لا يفيد الامتياز والاطلاع
على الذاتي وكذا الخاصة مع الفصل اذ هي لا يفيد الاطلاع على الذاتي و

٢٥



الامتياز حاصل بالفصل وفيه بحث لانا لانسلم ان كل قيد
يفيد الاطلاع على الذاتي والامتياز بل ربما يفيد اجتماع
العوارض زيادة الايضاح للماهية وسهولة الاطلاع على
الماهية صرح به الشيخ ابو علي سينا في الاشارات وقد يقال
التعريف بالخارج غير جائز لان الخارج انما يعرف الشيء اذا علم
اختصاصه به فاذا توقف معرفة الشيء على الخارج اياه وتعريف
الخارج اياه يتوقف على معرفة اختصاصه بالشيء وهو يتوقف
على معرفة الشيء فيلزم الدور واجيب عنه بان افادة الخارج اللازم
بمعرفة الشيء لانم انه يتوقف على العلم بالاختصاص فان المفيد
لمعرفة الشيء هو معرفة الامر المختص الشامل من غير احتياج الى
العلم بالاختصاص لجواز ان يكون بين الشيء ولازمه الخارج
ملازمة بينة بحيث ينتقل الذهن من الامر الخارج الى ذلك الشيء
فيصح التعريف به لتحقق الاختصاص به وان لم يعلم ذلك
الاختصاص قال القضايا القضية قول يصح ان يقال لقائله
انه صادق فيه او كاذب اقول لما فرغ من قول الشارح شرع في

بحث وهي القضايا المرتبة ولما توقف معرفتها على القضية واقسامها قدم بحث
القضية عليها فالقضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه
او كاذب فالقضية تطلق تارة على الملفوظة وتارة على المعقولة
اما بالاشتراك او حقيقة في المعقولة ومجازا في الملفوظة والثاني اولى لان
المعتبر عندهم هو القضية المعقولة واطلاق القضية على الملفوظ تسمية للدال
باسم المدلول وكذا لفظ القول يطلق على الملفوظ والمعقول والقول الملفوظ
جنس للقضية الملفوظة والقول المعقول جنس للقضية المعقولة وقوله
يصح ان يقال لقائله انه فصل يخرج الاقوال الناقصة والانشاءات من الامر والنهي
وغيرهما ثم القضية المعقولة هي المفهوم العقلي المركب من المحكوم به
والنسبة الحكمية والحكم بمعنى ايقاع النسبة او انتزاعها وهو المسمى
بالتصديق عند الامام قال وهي اما حملية كقولنا زيد كاتب واما شرطية
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما منفصلة كقولنا العدد
اما ان يكون زوجا او فردا والجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا والثاني محمولا والجزء
الاول من الشرطية يسمى مقدما والثاني تاليا اقول القضية تنقسم الى
حملية وشرطية لان طرفي القضية ان كانا مفردين بالفعل او بالقوة

٢٨

فهي حملية والا فشرطية وتفصيل ذلك ان القضية ان لم توجد في شيء
من طرفيها الدلالة على النسبة التامة فهي حملية وان وجدت فاما ان توجد
باحد الطرفين او في كليهما فان وجدت في احد الطرفين فهي ايضا حملية وان
وجدت في كليهما فاما ان تكون ملحوظة اجمالا او تفصيلا فان كانت ملحوظة
اجمالا فهي ايضا حملية نحو زيد عالم نقيضه زيد ليس بعالم لانه بمنزلة ان
يقال هذه القضية نقيض تلك القضية وان كانت ملحوظة تفصيلا فهي
شرطية والشرطية اما متصلة وهي التي حكم فيها بصدق قضية او لا صدقها
على تقدير صدق قضية اخرى واما منفصلة وهي التي حكم فيها بالتنافي بين
القضيتين او نفيه اي بسلب ذلك التنافي والجزء الاول من الحملية اي المحكوم عليه
يسمى موضوعا لانه وضع لان يحكم عليه والجزء الثاني اي المحكوم به يسمى محمولا لانه وضع لان
يحمل على الشيء والنسبة التي بها يرتبط المحمول بالموضوع تسمى نسبة حكمية والجزء
الاول من الشرطية يسمى مقدما لتقدمه في الذكر والجزء الثاني يسمى تاليا لتلوه
اياه في الذكر قال القضية اما موجبة كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد
ليس بكاتب اقول القضية مطلقا سواء كانت حملية او شرطية تنقسم الى موجبة و
سالبة لان القضية ان كانت حملية فالحكم فيها ان كان بثبوت المحمول للموضوع نحو

٢٩

زيد كاتب فهي موجبة وان كان الحكم فيها بسلب ثبوت المحمول للموضوع
نحو زيد ليس بكاتب فهي سالبة وان كانت شرطية متصلة فالحكم
فيها ان كان بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى فهي متصلة
موجبة نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه حكم فيها بصدق
وجود النهار على تقدير طلوع الشمس والحكم فيها ان كان بسلب صدق
قضية على صدق قضية اخرى فهي متصلة سالبة نحو ليس ان كانت
الشمس طالعة فالليل موجود فانه حكم فيها بصدق عدم وجود الليل
على تقدير طلوع الشمس وان كانت منفصلة فالحكم فيها ان كان
بالتنافي بين القضيتين فهي منفصلة موجبة نحو العدد اما ان
يكون زوجا او فردا فانه حكم فيها بالتنافي بين كون العدد زوجا وفردا
وان كان الحكم فيها بسلب التنافي فهي منفصلة سالبة نحو زيد
ليس اما ان يكون حيوانا او كاتبا فانه حكم فيها بسلب التنافي بين كون
زيد حيوانا وكاتبا قال وكل واحد منهما اما مخصوصة كما ذكرناه واما
كلية مسورة كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب
واما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان

ليس بكاتب وكل واحد منهما اى الموجبة والسالبة اما مخصوصة او محصورة
كلية كانت او جزئية او مهملة اما فى الحملية فموضوع القضية ان
كان جزئيا نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب فمخصوصة شخصية وان لم
يكن جزئيا فان بين كمية افراد الموضوع بالكلية فهى محصورة مسورة
كلية نحو كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بحجر وان بين كمية
الافراد الموضوع بالبعضية فهى محصورة مسورة جزئية نحو بعض الحيوان
انسان وبعض الحيوان ليس بانسان وان بين كمية افراد الموضوع
لا بالكلية ولا بالبعضية فهى مهملة نحو الانسان كاتب والحيوان ليس بكاتب
ولا يخفى وجوه المناسبة والسور فى الموجبة الكلية لفظ كل بمعنى الكل الافرادى
وفى السالبة الكلية لا شئ ولا واحد وفى الموجبة الجزئية لفظ البعض
والواحد وفى السالبة الجزئية ليس بعض وبعض ليس وليس كل واما فى الشرطية
فالحكم بالاتصال والانفصال ان كان على وضع معين نحو ان جئتنى
لاكرمك وزيد فى هذا الآن اما كاتب او غير كاتب فهى مخصوصة
وان كان الحكم بالاتصال والانفصال على جميع اوضاع الممكنة فهى
محصورة كلية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود



ودائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا وان كان الحكم بالاتصال
والانفصال على بعض الاوضاع الغير المعينة نحو قد يكون
اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا وقد يكون اما ان يكون الشئ
حيوانا او ابيض فهى محصورة جزئية والا فمهملة نحو ان كانت
الشمس طالعة فالارض مضيئة واما ان يكون الشمس طالعة واما
ان لا يكون النهار موجودا وسور الموجبة الكلية فى المتصلة كلما
ومهما ومتى وحيثما وفى المنفصلة لفظ دائما وسور السالبة الجزئية
فيهما قد لا يكون وبالجملة الاوضاع بمنزلة الموضوع فى الحملية قال
والمتصلة اما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
واما اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق والمنفصلة
اما حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد وهى مانعة الجمع والخلو واما
مانعة الجمع فقط كقولنا هذا الشئ اما ان يكون شجرا او حجرا واما مانعة الخلو
فقط كقولنا زيد اما ان يكون فى البحر واما ان لا يغرق اقول لما فرغ من
المباحث المشتركة بين الحملية والشرطية شرع فى المباحث
المختصة بالشرطية فالشرطية ان كانت متصلة وهى اما لزومية واتفاقية

لان صدق التالى على تقدير صدق المقدم ان كان بعلاقة بينهما فهى متصلة لزومية والمراد بالعلاقة شئ بسببه يستصحب المقدم التالى كالعلية والتضايف اما العلية فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة لوجود النهار واما التضايف فكقولنا ان كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه فان تعقل كون زيد ابا لعمرو يتوقف على تعقل كون عمرو ابنه وان كان صدق التالى على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بينهما بل بمجرد الاتفاق فالقضية متصلة اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فانه لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار وان كانت منفصلة فهى اما حقيقية او مانعة الجمع او مانعة الخلو لان الحكم فيها بالتنافى ان كان فى الصدق والكذب معا فالقضية منفصلة حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد وان كان الحكم فيها بالتنافى فى الصدق فقط كقولنا هذا الشئ اما شجر او حجر فالقضية منفصلة مانعة الجمع وان كان الحكم بالتنافى فى الكذب فقط نحو اما ان يكون زيد فى البحر واما ان لا يغرق فالقضية منفصلة مانعة الخلو ففى القضية الحقيقية يوخذ مع الشئ نقيضه او المساوى لنقيضه



وفى مانعة الجمع يوخذ مع الشئ ما هو اخص من نقيضه ككون الشئ حجرا وشجرا فان كونه حجرا اخص من عدم كونه شجرا او بالعكس وفى منع الخلو يوخذ مع الشئ ما هو الاعم من نقيضه ككون زيد فى البحر وان لا يغرق فان كونه فى البحر اعم من ان لا يغرق لجواز ان يكون فى البحر ولا يغرق قال وقد تكون المنفصلات ذات اجزاء كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو اقول المنفصلات الثلثة المذكورة تتركب غالبا من جزئين وقد يتركب من اكثر من الجزئين اما الحقيقية فكقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو فانه حكم فيها بان هذا الجميع لا يجتمع على عدد واحد ولا يخلو العدد من واحد من هذا الجميع واعترض عليه بان كل واحد من جزئى الحقيقية يستلزم نقيض الاخرى لامتناع الجمع وبالعكس لامتناع الخلو فلو تركب الحقيقية من اكثر من جزئين فيلزم اما جواز اجتماع جزئيها او جواز ارتفاع جزئيها مثلا اذا صدق الزائد كذب الناقص اما ان يصدق المساوى او لا يصدق فان صدق يلزم اجتماع الجزئين اعنى الزائد والمساوى فلا يكون بينهما منع الجمع وان لم يصدق يلزم ارتفاع الجزئين اعنى المساوى والناقص فلا يكون بينهما منع الخلو

ويقال ان كونه زائدا يستلزم كونه غير ناقص لامتناع الجمع وكونه
غير ناقص يستلزم كونه مساويا لامتناع الخلو ينتج ان كونه زائدا
يستلزم كونه مساويا فلا يكون منع الجمع وايضا يستلزم كونه
غير زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه غير مساو
فينتج ان كونه غير زائد يستلزم كونه غير مساو فلا يكون
بينهما منع الخلو بل عند تركب الحقيقية من اكثر من جزئين يتعدد
المنفصلات اذا قلنا العدد اما زائد او ناقص او مساو فهو
منفصلتان حقيقيتان على معنى ان العدد اما زائد او غيره
وغيره اما ناقص او مساو وفيه بحث لانه ان اريد ان الحقيقية
لا تتركب من اكثر من جزئين مطلقا فلا نم ذلك والدليل ايضا
لا يدل عليه وان اريد ان الحقيقية تمتنع تركبها من اكثر من
جزئين على وجه يكون بين كل جزئين انفصال حقيقي فمسلم لكن
هذا لا ينافي جواز تركب الحقيقية من اكثر من جزئين في الجملة
اذ لا امتناع ان يقال العدد اما زائد او ناقص او مساو عند قصد
الحكم بان هذا الجميع لا يجتمع على عدد واحد ولا يخلو العدد عن



واحد من هذا الجميع من غير ان يقصد ابقاء الانفصال بين كل من
جزئين يكون من هذا الجميع فعلى هذا لا يتعدد المنفصلة واما مانعة
الجمع ومانعة الخلو فكقولنا اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا او حيوانا واما
ان يكون هذا الشيء لا حجرا او لا شجرا او لا حيوانا وهما يتركبان من جزئين او
اكثر مطلقا سواء اعتبر بين كل جزئين انفصال او لا لان منشأ الفساد
كما عرفت انما هو تحقق منع الخلو والجمع بين كل جزئين ومتى انتفى انتفى
قال التناقض هو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي
لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب و
زيد ليس بكاتب اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التناقض
وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون
احدهما صادقة والاخرى كاذبة والاختلاف جنس يتناول الاختلاف بين القضيتين
مطلقا وبين المفردين وبين مفرد وقضية وقوله قضيتين يخرج الاختلاف
الواقع بين غير القضيتين وقوله بالايجاب والسلب يخرج الاختلاف بالاتصال
والانفصال والكلية والجزئية والعدول والتحصيل وقوله بحيث يقتضي يخرج
الاختلاف بالايجاب والسلب بحيث لا يقتضي صدق احدهما كذب الاخرى نحو زيد ساكن وزيد ليس بمتحرك



وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب بحيث يقتضى
صدق احدهما كذب الاخرى لكن لا لذات الاختلاف بل بخصوص
المادة كما فى ايجاب الشئ وسلب لازمه المساوى نحو زيد انسان وزيد
ليس بناطق فان الاختلاف بين هاتين القضيتين انما يقتضى صدق
احدهما كذب الاخرى لا لذاته بل لاجل ان قولنا زيد ليس بناطق فى قوة
قولنا زيد ليس بانسان اولان قولنا زيد انسان فى قوة قولنا زيد
ناطق قال ولا يتحقق ذلك فى المخصوصتين الا بعد اتفاقهما فى ثمانى
وحدات ونقيض الموجبة الكلية انما هى السالبة الجزئية كقولنا
كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية
انما هى الموجبة الجزئية كقولنا لا شئ من الانسان بحيوان وبعض
الانسان حيوان اقول لا يتحقق التناقض بين القضيتين مطلقا
سواء كانتا مخصوصتين او محصورتين الا بعد اتفاقهما فى ثمانى وحدات
ولعموم هذا الشرط جعل المصنف هذا الشرط شرط التناقض مطلقا و
يختص بما يكون بين المخصوصتين او المحصورتين الاولى وحدة الموضوع
لو اختلف الموضوع فيهما لم تتناقضا لجواز صدقهما وكذبهما معا

٣٦

٣٧

زيد قائم وعمرو ليس بقائم الثانية وحدة المحمول فانه لا يتناقض عند
اختلافه ايضا نحو زيد قائم وزيد ليس بضاحك الثالثة وحدة الشرط
لعدم التناقض عند اختلاف الشرط نحو الجسم مفرق للبصر بشرط كونه
ابيض والجسم ليس بمفرق للبصر بشرط كونه اسود الرابعة وحدة الكل والجزء
اذ لا تناقض عند اختلافهما ايضا نحو الزنجى اسود اى بعضه والزنجى ليس
باسود اى كله الخامسة وحدة الزمان لعدم التناقض عند اختلاف الزمان
نحو زيد قائم نهارا وزيد ليس بقائم ليلا السادسة وحدة المكان نحو زيد
جالس فى الدار وزيد ليس بجالس فى السوق السابعة وحدة الاضافة لعدم التناقض
عند اختلافهما نحو زيد اب لعمرو وزيد ليس باب لبكر الثامنة وحدة القوة
والفعل نحو الخمر فى الدن مسكر اى بالقوة والخمر فى الدن ليس بمسكر اى
بالفعل وفيه بحث لان المقصود فيه ان كان تفصيل الشرائط فلا ينحصر فيما
ذكر لانه لو اختلف الآلة لا يتحقق التناقض ايضا نحو زيد كاتب بالقلم الواسطى
وزيد ليس بكاتب بقلم اخر والى غير ذلك والا فوحدة النسبة الحكمية
كافية لانه متى اختلف شئ مما ذكر يختلف النسبة الحكمية ضرورة
لان النسبة الى هذا غير النسبة الى ذلك والنسبة فى هذا الزمان

غير النسبة في ذلك الزمان وعلى هذا القياس قال المحصورتان مفهوم القضية والمعتبر انما هو الاتحاد بحسب مفهوم

يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية لان الكليتين قد لقضية وهو حاصل في الجزئيتين واذا عرفت هذا فاعلم ان

كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب والجزئيتين لقضيتين اذا كانت احدهما موجبة كلية ينبغي ان تكون

تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب اقول الاخرى سالبة جزئية فنقيض الموجبة الكلية انما هو السالبة

للتناقض بين المحصورتين شرط اخر سوى ما ذكر لا يتحقق التناقض بالجزئية ونقيض الموجبة الجزئية انما هو السالبة الكلية قال

بدونه اشار اليه المصنف رح بقوله المحصورتان اه يعني ان كانت القضيتان عكس وهو ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب

محصورتين لا يتحقق التناقض بينهما مع اتحادهما في الامور المذكورة الايجاب والتصديق والتكذيب بحاله اقول من تلك الاصطلاحات

بعد اختلافهما في الكم اي في الكلية والجزئية اذ لو كانتا كليتين او جزئيتين لمذكورة العكس وهو في اصطلاح المنطقيين وان كان عبارة

لم يتناقضا لجواز كذب الكليتين وصدق الجزئيتين في مادة يكون الموضوع عن القضية الحاصلة من تبديل الموضوع بالمحمول والمحمول

فيها اعم من المحمول نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فانهما بالموضوع لكنه قد يطلق عندهم على نفس هذا التبديل ايضا

كاذبتان وكقولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان هذا فسره بان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء

فانهما صادقتان فان قيل اشتراط الاختلاف في الكم ضائع بالنسبة السلب والايجاب بحاله والصدق والكذب بحاله

الجزئيتين بعد اشتراط الاتحاد في الموضوع فان صدق الجزئيتين باعتبار اختلاف في ان كان الاصل موجبا كان العكس ايضا موجبا و

الموضوع اذ البعض الذي هو الانسان محال ان يكون ليس بانسان حتى لو اتحدا ان كان الاصل سالبا كان العكس ايضا سالبا وان كان صادقا

الموضوع يتحقق التناقض من غير احتياج الى اختلاف الكمية قلنا تعين الموضوع خلل كان العكس صادقا مثلا اذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان

مفهوم

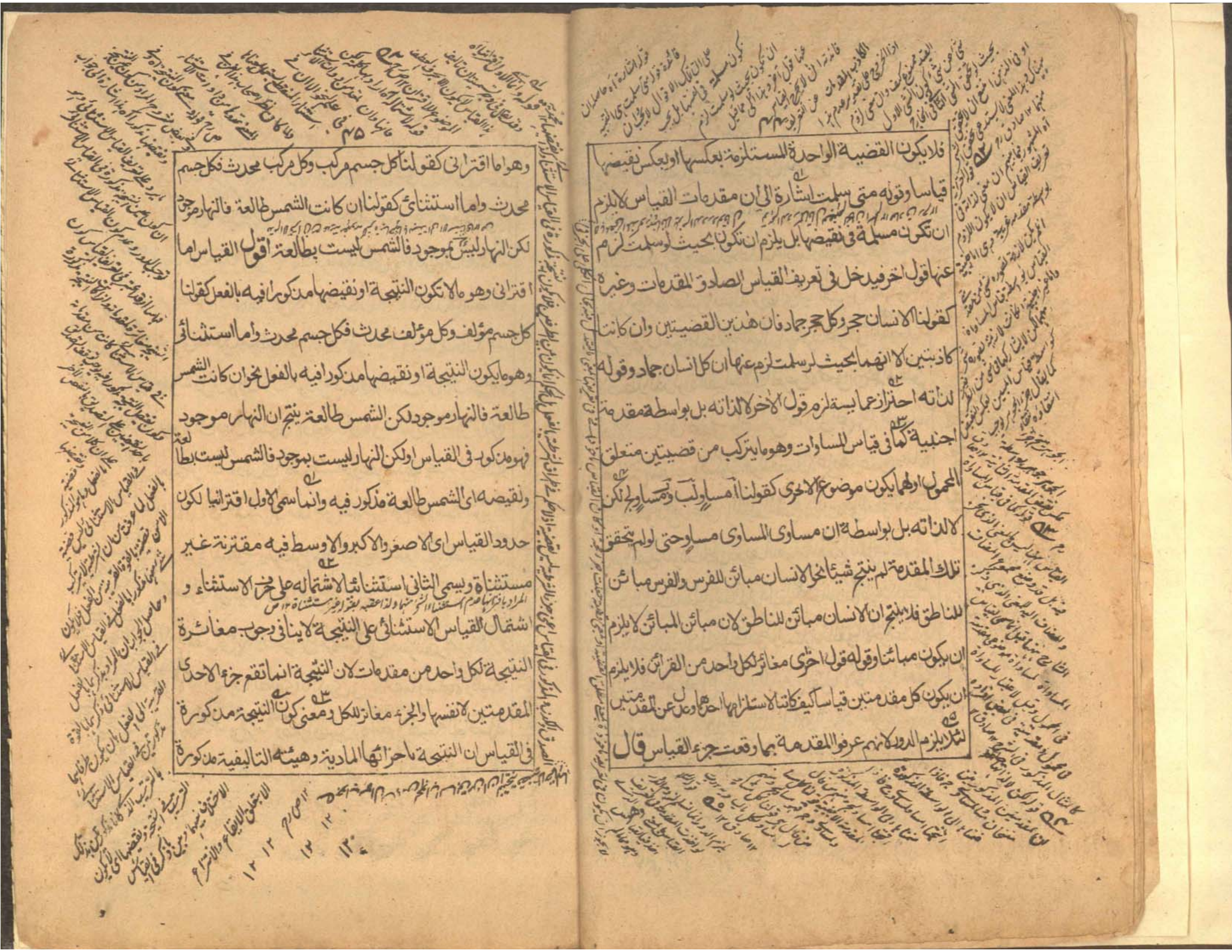
فنجعل الموضوع اعني الانسان محمولا والمحمول اعني الحيوان موضوعا
فنقول بعض الحيوان انسان وكذا اذا اردنا ان نعكس قولنا لا شيء من
الانسان بحجر نقول لا شيء من الحجر بانسان والمراد من الموضوع والمحمول
الموضوع والمحمول في الذكر يعني وصفي عنوان الموضوع والمحمول فلا يرد السوال بان العكس
لا يصير ذات الموضوع محمولا ووصف المحمول موضوعا بل موضوع العكس
ذات المحمول ومحموله وصف الموضوع والتعريف يختص بعكس الحملية
بدليل انه لم يذكر الشرطيات في كتابه فلا يضر خروجه عن التعريف
وانما اعتبر بقاء الايجاب والسلب لان القضية الصادقة اللازمة
بعد التبديل لم يوجد في الاكثر الا كذلك وانما اعتبر بقاء الصدق
لان العكس لازم للقضية فصدق الملزوم مع كذب اللازم محال
واما شرط بقاء الكذب فلم يقل به احد فكان هذا سهوا من القلم
لانه يجوز ان يكون الصادق لازما للكاذب فان قولنا كل حيوان
انسان ينعكس الى بعض الانسان حيوان مع كذبه وصدق العكس
قال والموجبة الكلية لا تنعكس الى موجبة كلية اذ يصدق قولنا
كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية لانا

اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق بعض الحيوان انسان فانا نجد الموضوع
شيئا موصوفا بالانسان والحيوان فيكون بعض الحيوان انسان والموجبة
الجزئية تنعكس جزئية بهذه الحجة ايضا اقول الموجبة الكلية
لا يلزم ان تنعكس موجبة كلية لان المحمول اذا كان اعم من الموضوع
تصدق الموجبة الكلية ولا تصدق عكسها كليا او لا يلزم صدق الاخص
على جميع افراد الاعم وهو محال مثلا لو انعكس قولنا كل انسان حيوان
الى الموجبة الكلية عكسه كل حيوان انسان فيلزم صدق الانسان
على جميع افراد الحيوان وهو محال بل يلزم ان تنعكس جزئية لانه
اذا صدق قولنا كل انسان حيوان نجد الموضوع ذاتا موصوفا بالانسان
والحيوان فيصدق بعض الحيوان انسان بالضرورة وايضا لو لم يصدق
بعض الحيوان انسان على تقدير كل انسان حيوان يصدق نقيضه
وهو لا شيء من الحيوان بانسان فيلزم المنافاة بين الحيوان والانسان
فيصدق بعض الانسان ليس بحيوان وقد كان الاصل حيوانا وهذا
خلف ولو ضم النقيض اعني لا شيء من الحيوان بانسان الى الاصل
اعني كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج لا شيء من



الانسان بانسان وهو محال والموجبة الجزئية تنعكس
موجبة جزئية بالحجتين المذكورتين في انعكاس الموجبة
الكلية قال والسالبة الكلية تنعكس كلية وذلك بين
بنفسه فانه اذا صدق لا شئ من الانسان بحجر يصدق لا شئ
من الحجر بانسان اقول السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة
كلية لانه اذا صدق قولنا لا شئ من الانسان بحجر يلزم ان يصدق
لا شئ من الحجر بانسان والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان
وتنعكس الى قولنا بعض الانسان حجر وقد كان الاصل لا شئ من
الانسان بحجر وهذا خلف ولو جعل النقيض اعني بعض الحجر انسان
صغرى والاصل كبرى هكذا بعض الحجر انسان ولا شئ من الانسان
بحجر ينتج من الشكل الاول بعض الحجر ليس بحجر وهو محال قال
والسالبة الجزئية لا تنعكس لزوما لانه يصدق بعض الحيوان
ليس بانسان ولا يصدق عكسه وهو قولنا بعض الانسان ليس
بحيوان اقول السالبة الجزئية لا يلزم ان تنعكس جزئية
لانه اذا كان الموضوع اعم من المحمول يصدق سلب الاخص عن

بعض افراد الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض افراد الاخص لامتناع وجود
الاخص بدون الاعم ولكن يصدق العكس في بعض المواد مثلا يصدق
بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان
ولهذا قيد قوله ولا عكس لها بقوله لزوما اي كليا قال القياس وهو قول
مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر اقول المقصد الاعلى
من الاصطلاحات المذكورة القياس لان الغرض الاصلي من علم المنطق
انما هو الايصال الى المجهول والقياس موصل الى المجهول التصديقي
الذي هو اشرف المقاصد فيكون هو المقصد الاعلى وهو عندهم عبارة
عن المؤلف المعقول لكن قد يطلق على المؤلف الملفوظ لدلالته على المعقول وتعريف
القياس بالقول المؤلف ان كان تعريفا للقياس المعقول فالمراد بالقول
الاول هو المؤلف المعقول واستلزامه للقول الاخر وان كان تعريفا للقياس
الملفوظ فالمراد بالقول الاول المركب الملفوظ واستلزامه للقول الاخر باعتبار انه
دال على المركب المعقول فعلى كل تقدير المراد من القول الاخر المركب المعقول
لان التلفظ بالنتيجة لا يلزم من التلفظ بالاقوال ولا من تعقل معانيها وذكر
المؤلف ليتعلق به قوله من اقوال والا فلا حاجة اليه بعد ذكر القول المراد بالاقوال



فلا يكون القضية الواحدة المستلزمة بعكسها او بعكس نقيضها
قياسا وقوله متى سلمت اشارة الى ان مقدمات القياس لا يلزم
ان تكون مسلمة في نفسها بل يلزم ان تكون بحيث لو سلمت لزم
عنها قول اخر فيدخل في تعريف القياس الصادق المقدمات وغيره
كقولنا الانسان حجر وكل حجر جماد فان هذين القضيتين وان كانتا
كاذبتين الا انهما بحيث لو سلمتا لزم عنهما ان كل انسان جماد وقوله
لذاته احتراز عما يستلزم قولا اخر لا لذاته بل بواسطة مقدمة
اجنبية كما في قياس المساوات وهو ما يتركب من قضيتين متعلق
محمول اولهما يكون موضوع الاخرى كقولنا ا مساو لب وب مساو لج لكن
لا لذاته بل بواسطة ان مساوى المساوى مساو حتى لو لم يتحقق
تلك المقدمة لم ينتج شيئا نحو الانسان مباين للفرس والفرس مباين
للناطق فلا ينتج ان الانسان مباين للناطق لان مباين المباين لا يلزم
ان يكون مباينا وقوله قول اخر اي مغاير لكل واحد من القراين فلا يلزم
ان يكون كل مقدمتين قياسا كيف كانتا لاستلزامهما احدهما وعدل عن المقدمتين
لئلا يلزم الدور لانهم عرفوا المقدمة بما وقعت جزء القياس قال

وهو اما اقتراني كقولنا كل جسم مركب وكل مركب محدث فكل جسم
محدث واما استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة اقول القياس اما
اقتراني وهو ما لا تكون النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل كقولنا
كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث واما الاستثنائي
وهو ما يكون النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل نحو ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود
فهو مذكور في القياس او لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة
ونقيضه اي الشمس طالعة مذكور فيه وانما سمي الاول اقترانيا لكون
حدود القياس اي الاصغر والاكبر والاوسط فيه مقترنة غير
مستثناة ويسمى الثاني استثنائيا لاشتماله على حرف الاستثناء و
اشتمال القياس الاستثنائي على النتيجة لا ينافي وجوب مغايرة
النتيجة لكل واحد من مقدماته لان النتيجة انما تقع جزء الاحدى
المقدمتين لا نفسها والجزء مغاير للكل ومعنى كون النتيجة مذكورة
في القياس ان النتيجة باجزائها المادية وهيئتها التاليفية مذكورة

فيه وان طرء عليها ما اخرجها عن كونها قضية قال والمكرر بين مقدمتي القياس فصاعدا يسمى حدا اوسط وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر ومحموله يسمى حدا اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر صغرى والتي فيها الاكبر كبرى وهيئة التاليف من الصغرى والكبرى تسمى شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث وان كان محمولا فيهما فهو الثاني فهذه الاشكال الاربع مذكورة في المطولات والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع والذي له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول اقول المكرر بين مقدمتي القياس يسمى حدا اوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب وموضوع المط يسمى حدا اصغر لانه في الغالب يكون اخص والاخص اقل افرادا فيكون اصغر ومحموله اكبر لانه لما كان اعم والاعم اكثر افرادا فيكون اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر يسمى صغرى لاشتمالها على الاصغر والمقدمة التي فيها الاكبر تسمى كبرى لاشتمالها على الاكبر واقتران الصغرى بالكبرى في ايجابهما وسلبهما وكليتهما وجزئيتهما يسمى قرينة وضربا ولم يذكره المص والهيئة الحاصلة من الحد الاوسط عند الحدين الآخرين بحسب حمله عليهما او وضعه لهما



او حمله على احدهما ووضعه للآخر يسمى شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الانسان بحجر وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق وان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق فان قلت فعلى ما ذكرتم لا يتكرر الاوسط الا في الشكل الثاني والثالث لان الاوسط اذا وقع موضوعا يراد به الذات واذا وقع محمولا يراد به المفهوم قلت عند وقوع الحد الاوسط محمولا وان كان المراد منه المفهوم لكن ليس المقصود ان ذات الموضوع هو عين هذا المفهوم بل المقصود ان ذات الموضوع يصدق عليه هذا المفهوم فحينئذ يتكرر الاوسط في جميع الاشكال لانه بمنزلة ان يقال ذات الاصغر يصدق عليه

مفهوم الاوسط وكلما يصدق عليه مفهوم الاوسط ثبت له
الاكبر فذات الاصغر ثبت له الاكبر فيتكرر الحد الاوسط كما ذكره الشيخ
فی الشفاء واقرب الاشكال هو الشكل الاول لانه على النظم الطبعی وهو
الانتقال من الاصغر الى الاوسط ومن الاوسط الى الاكبر وهو بيّن الانتاج
وينتج للمطالب الاربعة ثم الثانی لموافقته الاول فی الصغرى التی هو اشرف
المقدمتين لاشتمالها على الموضوع الذی لاجله يطلب المحمول ثم الثالث
لموافقة الاول فی الكبرى وابعد الاشكال هو الشكل الرابع لمخالفته الاول
فی المقدمتين وهذه الاشكال الثلثة عند الانتاج ترد الى الشكل الاول
مثلا الشكل الثانی فی المثال المذكور يرد اليه بعكس الكبرى فيفيد النتيجة
المطلوبة والشكل الثالث فی المثال المذكور يرد اليه بعكس الصغرى فيفيد
النتيجة المطلوبة والشكل الرابع يرد اليه فی المثال المذكور بتبديل
الصغرى بالكبرى ثم عكس النتيجة وهو بعينه هو النتيجة المطلوب
ويكون الثانی اقرب الاشكال الى الاول لا يحتاج من له عقل سليم وطبع
مستقيم الى رد الثانی الى الاول باخذ النتيجة من غير رد اليه قال
وانما ينتج الثانی عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب اقول



لان لانتاج الشكل الثانی شرطان اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب
وكلية الكبرى وذلك لانه لو لم يتحقق احد الشرطين يتحقق
الاختلاف الموجب للعقم وهو صدق القياس تارة مع الايجاب
وتارة مع السلب وهو يدل على ان كلا من الايجاب والسلب ليس بلازم
لذات القياس لان ما بالذات لا يتخلف اما لزوم الايجاب على تقدير
انتفاء الشرط الاول فلانه لو اتفقت المقدمتان اما ان يكونا موجبتين
او سالبتين فعلى كل تقدير يتحقق الاختلاف اما اذا كانتا موجبتين
فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب
ای كل انسان ناطق فلو بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق
السلب ای لا شیء من الانسان بفرس واما اذا كانتا سالبتين فلانه
يصدق لا شیء من الانسان بحجر ولا شیء من الفرس بحجر كان الحق السلب
ای لا شیء من الانسان بفرس ولو بدلنا الكبرى وقلنا لا شیء من الناطق
بحجر كان الحق الايجاب ای كل انسان ناطق واما لزوم الاختلاف على تقدير
انتفاء الشرط الثانی اعنی كلية الكبرى فلانه لو لم يكن الكبرى كلية
بل جزئية اما موجبة او سالبة فعلى كل تقدير يتحقق الاختلاف

اما على تقدير ايجابها فلانه يصدق لا شيء من الانسان بفرس
وبعض الحيوان فرس والحق الايجاب اى بعض الانسان حيوان
ولو بدلنا الكبرى وقلنا بعض الصهال فرس كان الحق السلب اى
بعض الانسان ليس بصهال واما على تقدير السلب فلانه يصدق
قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب
اى بعض الانسان جسم ولو بدلنا الكبرى وقلنا بعض الحجر ليس بحيوان
كان الحق السلب اى بعض الانسان ليس بحجر قال والشكل الاول هو
الذى جعل معيارا للعلوم فنورده ههنا دستورا وينتج منه المطلوب
اقول لما كان الشكل الاول اقرب الاشكال وابينها من جهة
الانتاج حتى قيل ان انتاج ضروب الشكل الاول بينة بنفسها لا يحتاج
الى البرهان جعل معيارا للعلوم وميزانا لها فلذا اورده المصنف
مع ضروبه دون غيره من الاشكال ليجعل دستورا اى قانونا لينتج
منه المطلوب فان قيل هذا الشكل دورى الانتاج لان النتيجة موقوفة
على كلية الكبرى وكلية الكبرى موقوفة على النتيجة لان معنى كلية
الكبرى ان الاكبر ثابت لجميع افراد الاوسط او منفى عنه والاصغر من

افراد الاوسط فلا بد ان يعلم ان الاكبر ثابت له او مسلوب عنه فهو عين النتيجة
فيحصل الدور قلنا يمكن ان يعلم ان الشيء ثابت لشيء او مسلوب عنه اذا عبر
عنه بعنوان وان لا يعلم اذا عبر عنه بعنوان آخر وههنا كذلك لان ايجاب
الاكبر او سلبه عن الاصغر معلوم اذا عبر عنه
بعنوان الاوسط وغير معلوم اذا عبر عنه بالعالم فلا دور قال
شرط انتاجه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وضروبه المنتجة اربعة
الضرب الاول كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث
والثانى كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم
الثالث كل الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث والرابع
بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم
اقول لانتاج الشكل الاول ايضا شرطان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى لانه لو لم
يتحقق احد الشرطين يلزم الاختلاف اما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء ايجاب الصغرى
فلانه يصدق لا شيء من الانسان بفرس وكل فرس حيوان والحق الايجاب اى كل انسان
حيوان ولو بدلنا الكبرى وقلنا كل فرس صهال والحق السلب اى لا شيء من
الانسان بصهال ولو قلنا بعض الحيوان ضاحك والحق الايجاب اى كل انسان ضاحك

والاختلاف امارة انها ليست لازمة لذات القياس على ما عرفت واذا تقرر هذا فاعلم ان الضروب الممكنة الانعقاد في كل شكل ستة عشر لان القضية منحصرة في كلية وجزئية لان المهملة في قوة الجزئية والشخصية في حكم الكلية ولهذا ينتج في كبرى الشكل الاول كقولنا هذا زيد وزيد انسان ينتج هذا انسان والقضية المعتبرة ليست الا المحصورة الكلية والجزئية موجبة او سالبة وهذه الاربعة تعتبر في الصغرى والكبرى او صغرى موجبة كلية وصغرى سالبة كلية وصغرى موجبة جزئية وصغرى سالبة جزئية وكذا في جانب الكبرى فباعتبار اقتران كل واحد من الصغريات الاربع بالكبريات الاربع يحصل الاربع اقسام فاعتبار اقتران المجموع بالمجموع تحصل ستة عشر ضربا ضرورة واشتراط ايجاب الصغرى يسقط السالبة الكلية الصغرى مع اقسامها الاربعة الحاصلة من اقترانها بالكبريات الاربع اى الموجبتين والسالبتين والسالبة الجزئية الصغرى مع اقسامها الحاصلة الاربعة من اقترانها بالكبريات الاربع اى الموجبتين والسالبتين واشتراط كلية الكبرى يسقط اربعة اخرى اى الصغريين الموجبتين اى الكلية والجزئية



مع الكبريين الجزئيتين اى السالبة والموجبة واما الاربعة الاولى اعنى الصغريين السالبتين مع الكبريين الكليتين فتساقط من اشتراط ايجاب الصغرى خاصة واما الاربعة الاخرى اعنى الصغريين الموجبتين مع الكبريين الجزئيتين فتساقط من اشتراط كلية الكبرى خاصة واما اسقاط الصغريين السالبتين مع الكبريين الجزئيتين فيصح اضافته الى كل واحد من الشرطين لكن اضيف الى الاول بسبقته فبقيت الضروب المنتجة اربعة الصغريين الموجبتين اى الكلية والجزئية مع الكبريين الكليتين اى الموجبة والسالبة الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث والثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم فلا شئ من الجسم بقديم والثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية نحو بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف محدث فبعض الجسم محدث والرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف ولا شئ من المولف بقديم

فبعض الجسم ليس بقديم قال والقياس الاقترانى اما من الحمليتين كما
مر واما من المتصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وان كان النهار موجود فالارض مضيئة ينتج انه ان كانت الشمس طالعة
فالارض مضيئة واما من المنفصلتين كقولنا كل عدد اما فرد او
زوج وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج العدد اما فرد او زوج الزوج
او زوج الفرد واما الحملية والمتصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو
حيوان وكل حيوان فهو جسم ينتج كلما كان حيوانا فهو جسم واما من حملية
ومنفصلة كقولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج فهو منقسم
بمتساويين ينتج كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمتساويين او
من متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان
وكل حيوان فهو اما ابيض واسود ينتج ان كان هذا انسانا فهو اما ابيض
او اسود اقول لما بين اقسام القياس الاقترانى الكائن فى الحملية
اراد ان تبين اقسام القياس الاقترانى الكائن فى الشرطية والمراد
منه ما لا يكون تركيبه من الحمليات المحضة سواء كان تركيبه
من الشرطيات او من الحمليات والشرطيات واقسامه خمسة



لانه اما ان تركب من متصلتين او منفصلتين او من حملية و
متصلة او من حملية ومنفصلة او من متصلة ومنفصلة
القسم الاول ما يكون تركيبه من المتصلتين وينعقد فيه الاشكال
الاربعة لان الجزء المشترك ان كان تاليا فى الصغرى ومقدما
فى الكبرى فهو الشكل الاول نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج كلما كانت الشمس طالعة
فالارض مضيئة وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثانى كقولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة اذا كان الليل حاصلا فالنهار
موجود ينتج ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل حاصل
وان كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة
ينتج قد يكون اذا كان النهار موجودا فالارض مضيئة وان كان
مقدما فى الصغرى وتاليا فى الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الارض مضيئة فالشمس
طالعة ينتج قد يكون اذا كان النهار موجودا فالارض مضيئة

فالنتيجة فى هذا القسم متصلة لكن فى الشكل الاول مقدم النتيجة مقدم المتصلة التى وقعت صغرى القياس وتاليها تالى المتصلة التى وقعت كبرى القياس وفى الشكل الثانى ايضا مقدم النتيجة مقدم المتصلة التى وقعت صغرى القياس كما فى الشكل الاول وتاليها مقدم المتصلة التى وقعت كبرى القياس لكن النتيجة فيه تكون سالبة البتة كما فى الحمليات وفى الشكل الثالث مقدم النتيجة تالى الاول وتاليها تالى الثانية وفى الشكل الرابع مقدم النتيجة تالى الاول وتاليها مقدم الثانية والمراد من المتصلتين اللزوميتان لان الاتفاقيتين لا ينتج منها القياس واما فى الاتفاقية مع اللزومية ففيه تفصيل لا يليق بهذا الكتاب وقد يورد على الشكل الاول من اللزوميتين انه يصدق قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان الاثنان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهى قولنا كلما كان العدد فردا كان زوجا ويجاب عنه بانه ان اعتبر فى اللزومية الصدق بحسب نفس الامر فلا نسلم صدق الصغرى لان استلزام فردية الاثنين العددية بسبب ان كل فرد عدد لكنه ليس بصادق على ذلك الوضع لانه يصدق لا شئ



من العدد الاثنين بفرد وتنعكس الى لا شئ من الاثنين الفرد بعدد فليس كل فرد عددا لان سلب الشئ عن جميع افراد الاخص يكون عن بعض افراد الاعم وان اعتبر فيها الصدق بحسب الالتزام على من يقول بان كل فرد عدد فلا نم كذب النتيجة فان من يرى ان الاثنين فرد فلا بد من ان يرى انه زوج كذا ذكره الشيخ ابو على سينا فى الشفاء القسم الثانى ما يتركب من المنفصلتين كقولنا دائما العدد اما زوج او فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج ان كل عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد اذ لا بد فى كل منفصلة من وقوع احد جزئيها ضرورة منع الخلو فالواقع من المنفصلة الاولى اما الجزء الغير المشارك اعنى الفرد فهو اول اجزاء النتيجة او الجزء المشارك اعنى الزوج فهو لا يخ عن القسمين فالواقع اما الاول او الثانى فان كان الواقع هو القسم الاول اعنى زوج الزوج فهو الجزء الثانى من النتيجة وان كان الواقع هو القسم الثانى اعنى زوج الفرد فهو الجزء الثالث فالواقع لا يخ عن نتيجة الثلث فالنتيجة مانعة الخلو مركبة من ثلثة اجزاء الجزء الغير المشارك ونتيجة التاليف بين الطرف المشارك من المنفصلة الاولى وبين جزئى المنفصلة الثانية هذا اذا كان احد جزئى المنفصلة الاولى مشاركا لكل واحد من جزئى المنفصلة الثانية





فی جزء غیر تام واما اذا کان احد جزئی المنفصلة الاولی مشارکا
لواحد من جزئی المنفصلة الثانیة فالنتیجة منفصلة
مانعة الخلو مرکبة من ثلثة اجزاء الجزئین الغیر المشارکین
ونتیجة التالیف لان الواقع من المنفصلة الاولی ان کان الجزء الغیر
المشارک یقع الجزء الاول من النتیجة وان کان الجزء المشارک
فالواقع من المنفصلة الثانیة ایضا ان کان هو الجزء المشارک
فیتحقق نتیجة التالیف بین الجزئین المشارکین فیقع الجزء
الثانی من النتیجة وان کان الواقع من المنفصلة الثانیة الجزء
الغیر المشارک یقع الجزء الثالث من النتیجة فیصدق نتیجة القیاس
لصدق مانعة الخلو عن صادق وکاذب کقولنا دائما اما کل انسان
ناطق واما کل فرس صاهل ودائما اما کل صاهل حیوان واما کل
حمار ناهق ینتج کل انسان ناطق او کل فرس حیوان او کل حمار ناهق وینعقد فیه الاشکال الاربعة
ایضا لان الجزء المشارک ان کان محمولا فی الصغری وموضوعا فی الکبری فهو الشکل الاول کما
وعلی هذا القیاس مثال الشکل الثانی کقولنا دائما اما کل ثلاثة فرد او کل اثنین زوج و
اما لا شیء من الخمسة بزوج او کل اربعة تنقسم بمتساویین ینتج اما کل ثلثة فرد او لا شیء من الاثنین

تنقسم



تنقسم بمتساویین مثال الشکل الثالث اما کل انسان ناطق او کل
فرس حیوان واما کل فرس صاهل او کل حمار ناهق ینتج اما کل انسان
ناطق او بعض الحیوان صاهل او کل حمار ناهق مثال الشکل الرابع
کقولنا کل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد وکل عدد اما فرد او زوج ینتج
اما بعض الزوج عدد او زوج الفرد عدد واما کل عدد فرد والقسم
الثالث ما یترکب من حملیة ومتصلة سواء کانت المتصلة
صغری القیاس والحملیة الکبری او بالعکس کقولنا کلما کان هذا
انسانا فهو حیوان وکل حیوان جسم وینعقد فیه الاشکال الاربعة
باعتبار اشتراک التالی والحملیة مثال الشکل الثانی کقولنا کلما
کان هذا انسانا فهو حیوان ولا شیء من الحجر بحیوان ینتج کلما کان
هذا انسانا فهو لیس بحجر مثال الشکل الثالث کقولنا کلما کان
الانسان ناطقا فهو حیوان وکل انسان ضاحک ینتج کلما کان الانسان ناطقا
فبعض الحیوان ضاحک مثال الشکل الرابع کقولنا کلما کان الجسم انسانا فهو ناطق
وکل ضاحک جسم ینتج کلما کان الجسم انسانا فبعض الناطق ضاحک
والنتیجة فی هذا القسم متصلة مقدمها مقدم المتصلة

وتاليها عين نتيجة التاليف بين التالى والحملية **القسم الرابع**
ما يتركب من الحملية والمنفصلة كقولنا دائما العدد اما فرد او زوج
وكل زوج منقسم بمتساويين ينتج دائما العدد اما فرد او منقسم بمتساويين
مثال الشكل الثانى كقولنا دائما العدد اما فرد او زوج ولا شئ من
المنقسم بمتساويين بفرد ينتج دائما العدد اما زوج او ليس بمنقسم
بمتساويين مثال الشكل الثالث دائما اما كل انسان ناطق واما كل
فرس حيوان فكل فرس صاهل ينتج دائما اما كل انسان ناطق او بعض
الحيوان صاهل ومثال الشكل الرابع دائما اما كل انسان ناطق او كل فرس
حيوان وكل صاهل فرس ينتج اما كل انسان ناطق او بعض الحيوان
صاهل فالنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركب من الجزء الغير المشارك
للمنفصلة الاولى ومن نتيجة التاليف بين الجزء المشارك للمنفصلة
والحملية هذا اذا كانت اقل عددا من المنفصلة واما اذا لم يكن كذلك
فالنتيجة حملية ان كان التاليف بين الحمليات واجزاء الانفصال
متحدا فى النتيجة ويسمى القياس المقسم نحو دائما الانسان اما ناطق
او ضاحك او كاتب او نائم او مستيقظ وكل ناطق حيوان وكل ضاحك

حيوان وكل كاتب حيوان وكل نائم حيوان وكل مستيقظ حيوان
ينتج كل انسان حيوان وان كانا مختلفين فالنتيجة منفصلة
مانعة الخلو كقولنا دائما الحيوان اما انسان او فرس او حمار وكل انسان
ناطق وكل فرس صاهل وكل حمار ناهق ينتج دائما الحيوان اما ناطق
او صاهل او ناهق **القسم الخامس** ما يتركب من متصلة ومنفصلة
سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما
كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان اما ابيض او غير ابيض ينتج كلما كان
هذا انسانا فهو اما ابيض او غيره مثال الشكل الثانى ليس كلما كان الجسم
متحركا فهو حيوان وكل ابيض اما حيوان او غيره ينتج ليس كلما كان الجسم
متحركا فهو اما ابيض او غيره مثال الشكل الثالث كقولنا كلما كان هذا
انسانا فهو حيوان وكل انسان اما ابيض او غيره ينتج كلما كان هذا حيوانا
فهو اما ابيض او غيره مثال الشكل الرابع كلما كان هذا حيوانا
فهو انسان والابيض اما حيوان او غيره ينتج قد يكون اذا كان هذا
انسانا فهو اما ابيض او غيره قال اما القياس الاستثنائى فالشرطية
الموضوعة فيه ان كانت متصلة موجبة فاستثناء عين المقدم

ينتج عين التالي كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة وان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين احدهما ينتج نقيض الاخر وعلى هذا مانعة الجمع ومانعة الخلو اقول قد سبق ان القياس قسمان اقتراني واستثنائي واذا فرغ من الاقتراني شرع في الاستثنائي وقد عرفت ان الاستثنائي ما يشتمل على النتيجة او نقيضها وان النتيجة او نقيضها لا يجوز ان يكون نفس احدى المقدمتين بل جزءها والمقدمة التي تكون النتيجة جزءها تكون شرطية لا محالة فالقياس الاستثنائي يكون مركبا من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى وضعية اي اثبات احد جزئيها او رفعه اي نفيه فيلزم وضع الجزء الاخر او رفعه فاذا عرفت هذا فالشرطية الموضوعة التي هي جزء جزء القياس الاستثنائي اما متصلة او منفصلة فان كانت متصلة ينتج استثناء عين المقدم عين التالي لاستلزام وجود الملزوم وجود اللازم واستثناء نقيض التالي نقيض المقدم لاستلزام عدم اللازم عدم الملزوم ولا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم واستثناء



نقيض المقدم نقيض التالي لعدم استلزام وجود اللازم وجود الملزوم وعدم الملزوم عدم اللازم لجواز ان يكون اللازم اعم كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان ينتج انه حيوان ولكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان ولا ينتج وضع الحيوان وضع الانسان ولا رفع الانسان رفع الحيوان وان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين اي جزء كان ينتج نقيض الاخر لامتناع الجمع واستثناء نقيض اي جزء كان ينتج عين الاخر لامتناع الخلو عنهما كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد وقد عرفت من هذا حكم مانعة الجمع و الخلو كقولنا هذا الشيء اما ان يكون شجرا او حجرا لكنه شجر ينتج انه ليس بحجر ولا ينتج استثناء نقيض احد جزئيها عين الاخر لجواز الخلو كقولنا هذا الشيء اما لا شجر او لا حجر لكنه حجر ينتج انه ليس بشجر ولا ينتج استثناء العين نقيض الاخر لجواز الجمع

**قال البرهان** وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين

اما اليقينيات فاقسام اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل
اعظم من الجزء ومشاهدات كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة
و مجربات كقولنا السقمونيا مسهل للصفراء وحدسيات كقولنا
نور القمر مستفاد من نور الشمس ومتواترات كقولنا محمد عليه
الصلوة والسلام ادعى النبوة واظهر المعجزة على يده فينتج ان محمدا عليه
الصلوة والسلام نبي وقضايا قياساتها معها كقولنا الاربع زوج
بسبب واسطة حاضرة في الذهن وهو الانقسام بمتساويين اقول
من الاصطلاحات المذكورة البرهان وهو القياس المركب من اليقينيات
لانتاج اليقين واليقين هو الاعتقاد الجازم الخالي عن تجويز النقيض
المطابق لما في نفس الممتنع الزوال واليقينيات اقسام منها اوليات
وهي التي لا يحكم العقل فيها بمجرد تصور الطرفين بل يحتاج الى المشاهدة
بالحس كالحكم بان الشمس مشرقة والنار محرقة وان لنا جوعا وعطشا
وخوفا ومنها المجربات وهي التي يحتاج العقل في الجزم الى تكرار المشاهدة
مرة بعد اخرى كالحكم بان شرب السقمونيا مسهل للصفراء ومنها الحدسيات
وهي القضايا التي يحكم العقل بها بالحدس المفيد للعلم كالحكم بان نور



القمر مستفاد من نور الشمس والحدس وهو سرعة
الانتقال للذهن من المبادي الى المطلوب بحيث تحصل
المبادي مع المطالب دفعة واحدة ومنها المتواترات وهي
القضايا التي يكون جزم العقل بها بواسطة السماع من
جمع كثير يستحيل تواطئهم على الكذب كقولنا محمد صلى
الله عليه وسلم ادعى النبوة واظهر المعجزة ومنها قضايا قياساتها
معها وهي القضايا التي يحكم العقل بها بواسطة لا
تغيب عن الذهن كالحكم بان الاربعة زوج بواسطة
وهو الانقسام بمتساويين ولذا لو قيل لهم قلت ان الاربعة
زوج تقول على الفور انه منقسم بمتساويين قال والجدل
وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة والخطابة قياس
مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص يعتقد فيه او مظنونة
والشعر قياس مؤلف من مقدمات ينبسط منها النفس او ينقبض و
المغالطة قياس مؤلف من مقدمات شبيهة بالحق او المشهورات
او قياس مؤلف من مقدمات وهمية كاذبة والعمدة منه البرهان

لاغير وليكن هذا آخر الرسالة والله اعلم بالصواب

اقول من الاصطلاحات المذكورة الجدل وهو القياس المركب من المشهورات لالزام الخصم واقناعه ومنها الخطابة وهي القياس المركب من مقدمات كلية مقبولة من شخص معتقد فيه كالقضايا التي كانت ماخوذة من الانبياء والاولياء و العلماء او من مظنونات كقولنا كل من يطوف في الليل فهو سارق ومنها الشعر وهو قياس مركب من مقدمات يحصل للنفس منها البسط والقبض كما اذا قيل الخمر ياقوتية سيالة تنبسط منها النفس واذا قيل العسل مرة مهوعة تنقبض ومنها المغالطة وهي قياس مركب من مقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة وبالمشهورات او مركب من مقدمات وهمية كاذبة والغلط اما من جهة الصورة بان لايكون على هيئة منتجة لاختلال شرط بحسب الكمية والكيفية بان يكون كبرى الشكل الاول جزئية والصغرى سالبة واما من جهة المادة بان يكون بعض المقدمات

كاذبة شبيهة بالصادقة كما اذا قلت لصورة الفرس المنقوشة على الجدار هذا فرس وكل فرس حيوان فهذا حيوان اذ اريد بالفرس الاول الفرس الحقيقي وان اريد بالفرس صورة فالفساد من جهة الصورة لعدم تكرر حد الاوسط او من جهة المعنى كوضع الطبيعية مقام الكلية كما اذا قلت الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج الانسان جنس فان الكبرى ليست كلية واعترض عليه بان وضع الطبيعية مكان الكلية ليس من فساد المعنى بل من فساد الصورة لفوات كلية الكبرى واجيب بان اصل الكبرى ههنا صادقة لصدقها طبيعية فحينئذ لم يفسد الصورة ويكذب الكبرى فيفسد المعنى وظني ان السؤال وارد لانه لا اعتبر كونها طبيعية موضوعة مقام الكلية فلا معنى لاعتبار الكذب اذ لو اعتبر كلية كاذبة لايكون وضعا للطبيعية مقام الكلية بل وضعا للكلية الكاذبة في كبرى الشكل الاول واعلم ان





العمدة وما عليه التعويل هو البرهان لكونه مركبا من اليقينيات المنتجة لليقين وما عداه توابع ولواحق به وليكن هذا اخر ما اوردناه فی شرح هذا الكتاب المسمى بايساغوجی من الشيخ اثير الدين الابهری بعون الله الملك الوهاب

## خاتمة الطبع

الحمد لله والمنة که نسخه میر ایساغوجی به تصحیح فراوان وجهد بیپایان مولوی محمد علی صاحب چاندپوری و مولوی احمد حسن صاحب رامپوری و مولوی سید احمد حسن صاحب دهلوی باهتمام راجی غفران رب قوی المنن خاکسار احمد حسن در مطبع سید المطابع واقع شهر دهلی کوچه چیلان متصل باره دری خواجه میر درد صاحب رحمة الله علیه مطبوع طبائع خاص و عام گردید

